العدد (٣٥) مايو ٢٠٠٧ - السنة الثالثة عشر

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

• الجمعية العمومية العادية وانتخاب مجلس الإدارة الجديد لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

• مجلس إدارة الجمعية يعتمد برنامج عمل السنة الأولى من عمر المجلس

• تشكيل مجلس الإدارة الجديد وتشكيل اللجان الدائمة

• استمرار عقد الدورات التدريبية للموسم ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

• تغيير نظام اختبار شهادة المدقق الداخلي المعتمد (CIA)

المقالات المهنية:

• الخصخصة لماذا؟ وكيف؟

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الافتتاحية

سنكون إن شاء الله عند حسن الظن

"لو دامت لغيرك ما اتصلت إليك" شعار نضعه نصب أعيننا ونحن في بداية تولينا إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فالبشر زائلون وتبقى أعمالهم وإنجازاتهم في خدمة الأعضاء والجمعية وبعد أن قالت الجمعية العمومية كلمتها باختيار أعضاء مجلس الإدارة والتي فاز فيها تشكيله متكاملة من القائمتين المتنافستين وأنصهر الجميع في بوتقة المجلس كأعضاء متساويين بالحقوق والواجبات ليس لأحد أفضلية على الآخر إلا بما يطرحه من أفكار واقتراحات وآراء تلقي القبول والموافقة من الغالبية وما يبذله من جهد في خدمة الجمعية وأعضاؤها. وبما يصب بمصلحة أعضاء الجمعية والمهنة التي نحن مسئولون عنها.

مجلس الإدارة ليس سوى فريق تم اختياره من بينكم يقوم بإدارة الجمعية ولن يكتب له نجاح ما لم يكون لأعضاء الجمعية العمومية وهم أصحاب مهنة تقوم على الرقابة وتقييم الأداء. الكلمة الأولى والأخيرة من خلال المشاركة باللجان والتشاور والتوجيه باللقاءات وإبداء الرأي والاقتراحات وحتى النقد البناء وعلى مدار العام. فانتم الرقيب علينا والمعين لنا بنفس الوقت.

من جهتنا حددنا مهمة الجمعية: بالارتقاء بالمحاسب والمهنة إلى أعلى المستويات

ودون إعاقة أو تقليل من الأعمال والمهام الاعتيادية للجمعية ولجانها وما يطرأ من مستجدات على الساحة خلال الفترة اخترنا أهدافاً للسنة الأولى من عمل المجلس محددة تحديداً واضحاً ممكنة التحقيق بالفترة المتاحة قابلة للقياس مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأغراض الجمعية.

هذه الأهداف تتمحور بالتالي:

- التطبيق الصحيح والموحد لقرار بدلات المحاسبين وتعميمها على جميع الجهات وفق فلسفة اقرار تلك البدلات بتشجيع التوجه إلى تخصص المحاسبة وعمل الخريجين بالوظائف المحاسبية.
- زيادة وتطوير قنوات الاتصال والتواصل مع أعضاء الجمعية.
- تقديم دراسة متكاملة حول إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة الكويتية كيان حكومي مستقل وبما يمنح تمثيل مناسب للجمعية بمجلس إدارة تلك الهيئة. ولا يتعارض مع أغراضها واختصاصاتها أو يسلب أي من مهامها.
- المساهمة الفعالة في القضايا المالية والفنية المطروحة على الساحة.
- تفعيل العلاقة مع الجمعيات والهيئات المهنية العربية والعالمية والمشاركة الفاعلة بلجانها ومجالسها المتخصصة.
- تطوير العلاقات مع الشركات المساهمة والبنوك والشركات الخاصة لدعم أنشطة الجمعية.
- اتخاذ القرار المناسب بشأن مقر الجمعية الجديد بما يلبي الاحتياجات الأساسية لأنشطة وعمل الجمعية. ومتابعة تمديد استغلال المقر الحالي والأمور المرتبطة الأخرى بالموضوع.

وكما أسلفت فإن الأهداف الأساسية المعروضة أعلاه لا تتعارض مع الأنشطة الاعتيادية للجمعية وان إعلانها مع بداية العمل ستكون حافزاً لنا لتحقيقها وأن تكونوا أنتم رقباء على تقدم العمل بها وشركاء في إنجازها.

وسنكون إن شاء الله عند حسن الظن.

وفقنا الله وإياكم لما فيه مصلحة وطننا العزيز

رئيس التحرير

محمد حمود ابراهيم الهاجري

العـــدد (٣٥) - السنة الثالثـــة عشر
دورية علمية متخصصة تصدر عن
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المحاسبون
AL-MOHASIBOON

رئيس هيئة التحرير
The Editor-in-Chief
محمد حمود الهاجري
Mohammad H. Al- Hajri

هيئة التحرير
The Board of Editors
د. سعد سليمان البلوشي
Dr. Sa'ad Suliman Al-Bloushi
د. نادر حمد الجيران
Dr. Nader Hamad Al-Jairan
فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdul Mohsen Al-Tobaikh
أحمد مشاري الفارس
Ahmad Mshari Al-Fares
داود عبدالرزاق الحنيف
Dawood A. Razaq Al-Haneef

مدير التحرير
Editing Manager
علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A. Nada

المستشارون
Consultants
د. محمود عبدالملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra
أ. د. مصطفى أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami
د. عيد سماوي الظفيري
Dr. Eid S. Al-Zafiri
أ. يعقوب عبدالله عبدالعزيز
Yaqoob Abdallah Abdulaziz

رئيس لجنة الانتخاب يعلن النتائج

أخبار الجمعية ..... (4)

- الجمعية العمومية وانتخاب مجلس الإدارة الجديد.
- قائمة التطوير تحتفل بفوزها بأغلبية مقاعد مجلس إدارة الجمعية.
- استمرار عقد الدورات التدريبية للبرنامج التدريبي للموسم ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ .
- جهود مجلس الإدارة لتحقيق أهداف الجمعية.

مرحباً بأعضائنا الجدد ..... (14)

تهنئة المحاسبون ..... (16)

Correspondence:
Should be addressd to: The Editor-in-Chief
Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait.
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799
http:\www.Kwaaa.Org

■ المراسلات
ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي
١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقيا: المراجعة
دولة الكويت - فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف ٤٨٤١٦٦٢ - ٤٨٤٩٧٩٩
موقع الجمعية على شبكة الإنترنت:

Advertisements
Agreements in this regared should be made with the management of Kuwaiti Association of Accountants and Auditors - P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799

■ الإعلانات
يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة
الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت
برقيا: المراجعة - الكويت
فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف: ٤٨٤١٦٦٢ - ٤٨٤٩٧٩٩

Issue No. (35) - Year 13
A Specialized Scientific Periodical Published By
Kuwaiti Association of Accountants and Auditors

مجلس ادارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية
Board OF (KAAA)

محمد حمود الهاجري
Mohammad H. Al- Hajri
Chairman رئيس مجلس الادارة

د. إياد عبدالله الرشيد
Dr. Eyad A. Al-Rashaid
Vice-Chairman نائب الرئيس

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdul Mohsen Al-Tobaikh
General Secretary أمين السر

أحمد مشاري الفارس
Ahmad Mshari Al-Fares
Treasurer أمين الصندوق

د. رشيد محمد القناعي
Dr. Rashid M. Al-Qenae
Board Member – عضو مجلس الإدارة

د. سعد سليمان البلوشي
Dr. Sa'ad Suliman Al-Bloushi
Board Member – عضو مجلس الإدارة

صالح عبدالله التنيب
Saleh Abdullah Al-Tnaib
Board Member – عضو مجلس الإدارة

د. نادر حمد الجيران
Dr. Nader Hamad Al-Jairan
Board Member – عضو مجلس الإدارة

ناصر خليف العنزي
Naser Khalif Al-Anizi
Board Member – عضو مجلس الإدارة

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر. والمقالات والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

جانب من المشاركين في الدورات

شؤون مهنية ..... (17)
❖ شهادة المدقق الداخلي المعتمد
مقالات ..... (18)
❖ الخصخصة لماذا؟ وكيف؟
موجز محلي ..... (21)
مال وأعمال ..... (30)
في دائرة الضوء ..... (63)

■ الاشتراكات
-الكويت ودول مجلس التعاون : ٢,٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية ٥ دنانير كويتية للأفراد: ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد ١٦ دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية: ٨٠ دولار أمريكيا للمؤسسات.
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون».

Subscriptions
- Kuwait and GCC Countries: 2.5 K.D for KAAA Mebers. 5 K.D for individuals, 8 K.D for companies and establishments.
- Arab Countries: 10 K.D or the Equivalent in local curency for companies and establishments. Non-Arab Countries: $50 individuals, $80 for companies and establishment.
(The Subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor-in-Chief of Al Muhasiboon Magazine).

■ الأسعار
سعر النسخة:
- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافاً إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولار أمريكي مضافاً إليها أجور البريد.

Prices
Price of one copy:
-1/2 K.D for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries One K.D or the equivalent in local curency plus airmail charges.
- Other countries: $5 plus airmail charges.

الجمعية العمومية وانتخاب مجلس الإدارة الجديد

أولاً: الجمعية العمومية:

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الاجتماع السنوي العادي للجمعية العمومية واجراء انتخاب مجلس الادارة الجديد للسنتين المقبلتين وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٣/٢٦ في تمام الساعة الرابعة بعد الظهر وذلك بحضور عدد (٥٩) عضواً من أعضاء الجمعية العمومية ومراقب حسابات الجمعية ومندوبي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، حيث تم في الاجتماع ما يلي:

١ - تمت مناقشة التقرير الإداري لعام ٢٠٠٦ ومن ثم تمت المصادقة عليه.

٢ - بعد الإطلاع على التقرير المالي عن العام المنصرم ٢٠٠٦ وقراءة ما جاء به من الحسابات الختامية والميزانية العمومية وتقرير مراقب الحسابات، تمت المصادقة عليه.

جانب من الحضور في اجتماع الجمعية العمومية

الاقتراع

٣ - تمت الموافقة على التقديرات الواردة بالميزانية التقديرية لعام ٢٠٠٧.

٤ - تمت الموافقة على تجديد تعيين نفس مراقب الحسابات (مكتب البزيع وشركاهم) مع تقديم الشكر لهم على جهودهم البناءة لخدمة الجمعية دون أي مقابل مادي.

٥ - بعد الانتهاء من مناقشة تلك البنود من جدول أعمال الاجتماع تم الانتقال إلى البند الخاص بانتخاب مجلس الإدارة، حيث تم تشكيل لجنة الإشراف على عملية الانتخاب من أعضاء الجمعية العمومية برئاسة السيد/ يوسف صالح العثمان وعضوية السيد/ خالد الجريوي والسيد/ علي الكوهري والسيد/ أنور الوزان والسيد/ علي عويد وبمراقبة من مندوبي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ثم بدأت عملية الاقتراع لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة من المرشحين للانتخابات وهي كل من قائمة "التطوير" وقائمة "المحاسبون".

جانب من عملية فرز الأصوات

ثانياً: قائمة " التطوير" تحوز على ثقة الجمعية العمومية في انتخابات مجلس الإدارة:

حازت قائمة " التطوير" بأغلبية ساحقة على ثقة الجمعية العمومية في انتخابات مجلس إدارة الجمعية التي أجريت بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ وتنافس فيها على عضوية مجلس الإدارة (١٨) مرشحاً ينتموا إلى قائمتين هما قائمة "التطوير" وقائمة "المحاسبون".

حيث استحوذت قائمة التطوير على ست مقاعد من أصل تسعة، وقد شارك فيها نسبة كبيرة من أعضاء الجمعية العمومية الذين لهم حق التصويت بالرغم من سوء الأحوال الجوية والأمطار الغزيرة التي صادفت نفس يوم الإنتخابات، وقد بلغ عدد من أدلوا بأصواتهم (٨٧١) عضواً من أصل (١١٠٥) عضواً ممن يحق لهم حضور الجمعية العمومية والانتخاب وهو ما يمثل نسبة ٧٩٪ وقد جاءت النتائج على النحو التالي حسب الترتيب التالي تبعاً لعدد الأصوات:

١ - د. إياد عبدالله الرشيد ٥٤٩ قائمة التطوير.

٢ - أحمد مشاري الفارس ٥٢٢ قائمة التطوير.

٣ - محمد حمود الهاجري ٤٦٨ قائمة التطوير.

جانب من الحضور أثناء فرز الأصوات

٤ - فيصل عبدالمحسن الطبيخ
٤٦١ قائمة التطوير.
٥ - عبداللطيف أحمد الأحمد
٤٤٦ قائمة المحاسبون
٦ - د. نادر حمد الجيران
٤٣٧ قائمة التطوير.
٧ - د. رشيد محمد القناعي
٤٢٤ قائمة المحاسبون.
٨ - ناصر خليف العنزي
٤٠٦ قائمة المحاسبون
٩ - صالح عبدالله التنيب
٤٠٤ قائمة التطوير

فرز الأصوات

• العضو الاحتياط:

١ - د. سعد سليمان البلوشي
٤٠٢ قائمة التطوير

حيث عكست هذه النتيجة رغبة أعضاء الجمعية العمومية في التغيير والتطلع للتطوير لتحقيق نقلة نوعية لأنشطة الجمعية وتعزيز انجازاتها ودورها في المجتمع من خلال أهداف ورؤى غالبية أعضاء مجلس الإدارة الجديد المتمثلة في الارتقاء بالمحاسب والمهنة إلى أعلى المستويات والسعي من أجل النهوض بالمسئوليات المهنية للجمعية وخدمة أعضائها والدفاع عن حقوقهم والمساهمة بقضايا المجتمع، كذلك السعي من أجل أن تقوم الجمعية بدور ريادي في دعم القطاع المالي والاقتصادي في الدولة وأن تكون في المصاف الأولى للجمعيات المهنية على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي.

فرز الأصوات

ثالثاً: تشكيل مجلس الإدارة الجديد:

بناءاً على الاجتماع الأول لمجلس إدارة الجمعية الجديد المنعقد بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٧ تم تشكيل مجلس الإدارة بالتزكية بعد استقالة العضو/ عبداللطيف الأحمد واستدعاء العضو الاحتياط الدكتور/ سعد سليمان البلوشي، وذلك على النحو التالي:

١ - محمد حمود الهاجري رئيس مجلس الإدارة

٢ - د. إياد عبدالله الرشيد نائب رئيس مجلس الإدارة

٣ - فيصل عبدالمحسن الطبيخ أمين السر

٤ - أحمد مشاري الفارس أمين الصندوق

٥ - د. رشيد محمد القناعي عضوا

٦ - د. سعد سليمان البلوشي عضوا

٧ - صالح عبدالله التنيب عضوا

٨ - د. نادر حمد الجيران عضوا

٩ - ناصر خليف العنزي عضوا

وبعد الانتهاء من تشكيل مجلس الإدارة الجديد تم فتح باب تقديم طلبات عضوية اللجان العاملة بالجمعية لاستقطاب الاعضاء الراغبين بالمشاركة في أعمالها وأنشطتها والتي تساعد مجلس الإدارة على تحقيق أهدافه وتساهم في تفعيل الأنشطة والانجازات التي تعم على الجميع بالفائدة، خاصة في ظل الرؤية الجديدة لمجلس الإدارة ورغبته الأكيدة في التطوير وتحقيق المزيد من الانجازات التي يصبو إليها كل عضو من أعضاء الجمعية.

رابعاً: تشكيل اللجان:

بعد تشكيل مجلس الإدارة الجديد لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تم دعوة جميع أعضاء الجمعية للمشاركة في اللجان الدائمة التي يتم اعادة تشكيلها كل سنتين عقب كل تجديد لمجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي واللائحة الداخلية.

حيث تم تشكيل اللجان الدائمة على النحو التالي:

أ - لجنة التدريب:

١ - د. سعد البلوشي.

٢ - عبداللطيف محمد جوهر.

٣ - عدنان حسن الحسن.

٤ - حمد فهيد الهاجري.

٥ - صقر مبرك الحيص.

٦ - أحمد سالم الشمري.

٧ - وائل باقر العلي.

٨ - يوسف حسين الحداد.

٩ - محمد راشد الشمري.

١٠ - طلال مصطفى الأسد.

ب - اللجنة الثقافية والاجتماعية:

١ - صالح التنيب.
٢ - كامل عثمان الجيران.
٣ - هاني حمد المضحى.
٤ - اريج محمد الصغير.
٥ - فواز عامر الهاجري.
٦ - صلاح فهد العبيد.
٧ - سالم التورة.
٨ - هند عبدالله السريع.
٩ - وفاء عبدالله المريخي.
١٠ - منال العازمي.

ج - لجنة مراقبي الحسابات:

١ - د. نادر الجيران.
٢ - عبدالمجيد مراد اشكناني.
٣ - سعد منير المهنا.
٤ - علي محمد كوهري.
٥ - يحيى عبدالله الفودري.
٦ - عادل محمد الصانع.
٧ - د. محمود فخرا.
٨ - عبدالوهاب سبت.
٩ - ناصر العنزي.
١٠ - عدنان علي الهزيم.

د - اللجنة القانونية:

١ - فيصل عبدالمحسن الطبيخ.
٢ - خالد هادي العجمي.
٣ - خالد عبدالله القحص.
٤ - عايض سالم العجمي.
٥ - سناء سيف الرشود.
٦ - عبدالله غربي الشمري.
٧ - عبدالعزيز الرشيدي.
٨ - عايض سعد العتيبي.
٩ - أحمد رميض العازمي.
١٠ - فراج جبان الصليلي.

هـ - لجنة الدراسات والبحوث:

١ - بدر شباب لافي الشمالي.
٢ - طارق جاسم الجاسم.
٣ - ماجد علي عويد.
٤ - طلال عبدالوهاب السهيل.
٥ - سليمان داود الحمدان.
٦ - أحمد عبدالحميد العبيد.
٧ - فيصل صقر الصقر.
٨ - مشاري الياسين.
٩ - مشعل الخرافي.
١٠ - أسماء العثمان.

و - لجنة المجلة:

رئيس التحرير:

محمد حمود الهاجري.

هيئة التحرير:

١ - د. سعد البلوشي.
٢ - د. نادر الجيران.
٣ - فيصل الطبيخ.
٤ - أحمد مشاري الفارس.
٥ - داود الحنيف.

كما تم تشكيل بعض اللجان المؤقتة وهي:

أ - لجنة التطوير:

١ - أحمد مشاري الفارس.
٢ - د. اياد عبدالله الرشيد.
٣ - صالح عبدالله التنيب.
٤ - صقر مبرك الحيص.
٥ - طارق سليمان الكندري.

ب - لجنة متابعة البدلات:

١ - ناصر خليف العنزي.
٢ - عبدالعزيز خلف التميمي.
٣ - وليد الوهيب.
٤ - محمود الفرج.
٥ - خالد السميري.

ج - لجنة المقر:

١ - محمد حمود الهاجري.
٢ - د. سعد سليمان البلوشي.
٣ - فيصل عبدالمحسن الطبيخ.
٤ - صالح عبدالله التنيب.

د - لجنة الطلبة:

١ - بسمه سلمان الصباح.
٢ - العنود إبراهيم الصباح.
٣ - أحمد مشاري الفارس.
٤ - غازي محمد العتيقي.

قائمة التطوير تحتفل بفوزها بأغلبية مقاعد مجلس إدارة الجمعية

احتفل أعضاء قائمة التطوير بمناسبة فوزها بأغلبية مقاعد مجلس الإدارة في انتخابات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التي اجريت بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦، حيث أقام أعضاء القائمة بهذه المناسبة حفل استقبال على شرف أعضاء الجمعية حضره العديد من أعضاء الجمعية لتقديم التهنئة والدعم لأنشطة وانجازات مجلس الإدارة الجديد حتى يتسنى له تحقيق الأهداف الموضوعه ضمن خطة التطوير وبرنامج العمل الخاص بذلك، وقد أبدوا أعضاء القائمة شكرهم وتقديرهم لأعضاء الجمعية العمومية على مشاركتهم الفعالة في عملية الاقتراع الخاصة بالانتخابات وحضورهم المكثف رغم سوء الأحوال الجوية التي صادفت نفس يوم الانتخابات، مؤكدين على بذل تفعيل الأنشطة المختلفة للجمعية وتحقيق الأهداف التي من شأنها خدمة الأعضاء وافادتهم على المستوى العلمي والمهني والثقافي والاجتماعي متمنين للجمعية التوفيق.

استمرار عقد الدورات التدريبية للبرنامج التدريبي

للموسم ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧

تسليم الشهادات للمشاركين

استمراراً لعقد الدورات التدريبية الخاصة بالجزء الأول من البرنامج التدريبي للموسم ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والذي تضمن عدد (٨) دورات تم اختتام الدورتين التاليتين خلال شهر ابريل الماضي:

- **الدورة التدريبية "المحاسبة عن الاستثمار وفق معايير المحاسبة الدولية":**

حيث عقدت الدورة خلال الفترة من ١ - ٢٠٠٧/٤/٧ وتناولت تعريف المشاركين بالجوانب الفكرية والتطبيقات العملية للمحاسبة عن الاستثمارات بأنواعها المختلفة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية كالسائدة حالياً، وكذلك جوانب الاعتراف والقياس والإفصاح عن أدوات الاستثمارات المالية والاستثمارات في الشركات الزميلة وفي الشركات التابعة وفي المشروعات المشتركة والاستثمارات العقارية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، حيث شارك فيها (١٧) مشارك من المرشحين من بعض الجهات العاملة في الدولة وأعضاء الجمعية.

جانب من المشاركين في الدورات

تسليم الشهادات للمشاركين

• الدورة التدريبية "دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع":

حيث عقدت الدورة خلال الفترة من ٢١ - ٢٠٠٧/٤/٢٥ وتناولت تعريف المشاركين بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع والهدف منها وأساسياتها، ومدى ترابط معلومات السوق مع دراسة الجدوى الاقتصادية، وأهمية معلومات السوق وكيفية الحصول عليها، وعرضا تفصيلياً لمراحل اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية من خلال عرضا لحالات عملية كما يتضمن البرنامج عرضا وتقييماً لدراسة جدوى اقتصادية فعلية لترسيخ المفاهيم النظرية بالواقع التطبيقي، حيث شارك فيها مجموعة كبيرة من المشاركين من الجهات المتنوعة بالدولة وأعضاء الجمعية.

علماً بأن الدورة الأخيرة المتبقية من هذا البرنامج التدريبي وهي (بازل 2) سيتم عقدها خلال الفترة من ١٢ - ١٦ مايو ٢٠٠٧ .

مجموعة من للمشاركين

جهـود مجلـس الإدارة لتحقيـق أهـداف الجمعيـة

■ مخاطبة وزارة التجارة والصناعة بشأن طلب الغاء القرار الوزاري رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٦ في شأن تنظيم مواد قواعد واجراءات امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات حتى يتسنى الاسراع في عقد الاختبارات للتسهيل على الأعضاء الراغبين في أداء الاختبار والقيد في سجل مراقبي الحسابات.

■ مخاطبة وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بشأن طلب توفير مقر مؤقت بديل للمقر الحالي للجمعية في حالة تنفيذ قرار الاخلاء ولحين الانتهاء من بناء المقر الجديد للجمعية.

■ مخاطبة معالي وزير الشئون الاجتماعية والعمل بشأن الاقتراحين: الاستعانة بالمحاسبين بمجالس إدارة الجمعيات التعاونية التي يتم تعيينها من قبل الوزارة، وانشاء جهاز تدقيق داخلي بالجمعيات التعاونية.

■ مخاطبة العديد من الشركات والمؤسسات التجارية والخدمية بشأن طلب الحصول على خصومات ومزايا خاصة لأعضاء الجمعية.

■ مخاطبة سمو رئيس مجلس الوزراء بشأن طلب الموافقة على تمديد استغلال مقر الجمعية الحالي حتى يتسنى الانتهاء من بناء المقر الجديد.

■ لقاء معالي وزير الشئون الاجتماعية والعمل بمناسبة انتخاب وتشكيل مجلس الإدارة الجديد لتبادل الآراء حول دور الجمعية خلال فترة تولي المجلس الحالي لإدارة الجمعية.

■ لقاء معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بشأن مناقشة التمديد للمقر الحالي وتسهيلات لبناء المقر الجديد.

■ مخاطبة معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بشأن الاقتراحات بالاستعانة بالجمعية لتقديم المشورة الفنية وتعيين أعضاء الجمعية باللجان الفنية، وإنشاء مجمع مركزي لجمعيات النفع العام.

مرحباً بأعضائنا الجدد

أولاً: الأعضاء العاملون:

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
١	عبدالرحمن إبراهيم محمد بهبود	٢٠٠٦/١٢/٢٥
٢	محمد جمعة يوسف عبدالرزاق	٢٠٠٦/١٢/٢٥
٣	فارس عياد عايد العنزي	٢٠٠٦/١٢/٢٥
٤	سليمان صويان الديحاني	٢٠٠٦/١٢/٢٥
٥	أحمد اسماعيل أحمد الفودري	٢٠٠٦/١٢/٢٥
٦	يوسف محمد خضر الخضر	٢٠٠٦/١٢/٢٥
٧	فهد هزاع جالى الفضلي	٢٠٠٦/١٢/٢٥
٨	فهد محمد فهد العتيبي	٢٠٠٦/١٢/٢٥
٩	عقاب محمد نجم الشمري	٢٠٠٦/١٢/٢٥
١٠	عبدالهادي حمد زايد العجمي	٢٠٠٦/١٢/٢٥
١١	عبدالوهاب أحمد علي القبندي	٢٠٠٦/١٢/٢٥
١٢	مجيد حميد يعقوب العيدان	٢٠٠٦/١٢/٢٥
١٣	هاني راشد حمود المجرب	٢٠٠٦/١٢/٢٥
١٤	خليفة خلف بهلول الشمري	٢٠٠٦/١٢/٢٥
١٥	علي عدنان الهزيم	٢٠٠٦/١٢/٢٥
١٦	فراس جاسم الرشيد البدر	٢٠٠٦/١٠/١٦
١٧	مشاري عبدالله أحمد الهندي	٢٠٠٧/١/٣١
١٨	خالد متعب مطيع الحربي	٢٠٠٧/١/٣١
١٩	سعد فهيد عبدالعزيز العنزي	٢٠٠٧/١/٣١
٢٠	عاطف محمد مصبح العازمي	٢٠٠٧/١/٣١
٢١	يوسف محمد نافع المطيري	٢٠٠٧/١/٣١
٢٢	سعود صلاح سعود إسماعيل	٢٠٠٧/١/٣١
٢٣	سجى خالد عبدالعزيز المنيفي	٢٠٠٧/١/٣١
٢٤	نهاد داود عثمان الداود	٢٠٠٧/٢/١٠
٢٥	منى علي المطيرات	٢٠٠٧/٢/١٠
٢٦	دانة سعيد عبدالعزيز المعود	٢٠٠٧/٢/١٠
٢٧	عمر عبدالعزيز جاسم بو رحمه	٢٠٠٧/٢/١٠
٢٨	طلال ناصر صنيتان العتيبي	٢٠٠٧/٢/١٠
٢٩	منهال عيسى عبدالعزيز القلاف	٢٠٠٧/٢/١٠
٣٠	راشد محمد راشد جاسم	٢٠٠٧/٣/١٠
٣١	عبدالله عبدالأمير وائل المهنا	٢٠٠٧/٣/١٠
٣٢	بندر عواد دودان الشمري	٢٠٠٧/٣/١٠
٣٣	منصور محمد مبارك العجمي	٢٠٠٧/٣/١٠
٣٤	عبدالله فهد محمد العجمي	٢٠٠٧/٣/١٠
٣٥	عبدالله صالح عبدالله العريفان	٢٠٠٧/٣/١٠
٣٦	أحمد فاضل سيد عباس الموسوي	٢٠٠٧/٣/١٠
٣٧	عبدالله علي حسين الحمدان	٢٠٠٧/٣/١٠
٣٨	خالد يوسف مرشد الشمري	٢٠٠٧/٣/١٠
٣٩	طارق جاسم عبدالعزيز الجاسم	٢٠٠٧/٣/١٠
٤٠	سناء سيف محمد الرشود	٢٠٠٧/٣/١٠

مرحباً بأعضائنا الجدد

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
٤١	بشائر بدر أحمد مالك الصباح	٢٠٠٧/٣/١٠
٤٢	وليد جاسم محمد الفارس	٢٠٠٧/٣/٢٠
٤٣	دانة نعمان عبدالقادر الحميدان	٢٠٠٧/٣/٢٠
٤٤	طارق محمد حزام الاذينة	٢٠٠٧/٣/٢٠
٤٥	منى مبارك مرزوق الرشيدي	٢٠٠٧/٣/٢٠
٤٦	أحمد عباس ربيع النومس	٢٠٠٧/٣/٢٠
٤٧	مريم علي محمد عبدالله	٢٠٠٧/٣/٢٠
٤٨	فهد جحيش عويران شامان	٢٠٠٧/٤/١٤
٤٩	عبدالله سالم صويان مذخر	٢٠٠٧/٤/١٤
٥٠	سلطان حمد يوسف المبارك	٢٠٠٧/٤/١٤
٥١	عقيل عبدالله جواد الصايغ	٢٠٠٧/٤/١٤
٥٢	شذى صالح حسين الشيخ	٢٠٠٧/٤/١٤
٥٣	فاطمة نايف جودى درويش	٢٠٠٧/٤/١٤
٥٤	ريم هشام محمد الرويح	٢٠٠٧/٤/١٤
٥٥	فيصل جوهر سلطان الحمادي	٢٠٠٧/٤/١٤
٥٦	دانه جمال ناصر المنيع	٢٠٠٧/٤/١٤
٥٧	ساره سعد فهد بن شكر	٢٠٠٧/٤/١٤
٥٨	حمدان بويتل الرشيدي	٢٠٠٧/٤/٢٤
٥٩	لولوه مشاري عبدالوهاب الفارس	٢٠٠٧/٤/٢٤
٦٠	بدر علي خصيوي المطيري	٢٠٠٧/٤/٢٤
٦١	حسين راشد المطيري	٢٠٠٧/٤/٢٤
٦٢	عايض مزيد المطيري	٢٠٠٧/٤/٢٤
٦٣	منى حسين العسعوسي	٢٠٠٧/٤/٢٤
٦٤	حسين جاسم القطان	٢٠٠٧/٤/٢٤
٦٥	عبدالله محمد ضميد العجمي	٢٠٠٧/٤/٢٤
٦٦	سعد شوردي فاهد الهاجري	٢٠٠٧/٤/٢٤
٦٧	نور بدر سليمان القصار	٢٠٠٧/٤/٢٤
٦٨	منى حمود العدواني	٢٠٠٧/٤/٢٤
٦٩	بدر محمد ابجاد الشامي	٢٠٠٧/٤/٢٤
٧٠	عدنان جاسم الرهيف	٢٠٠٧/٤/٢٤

ثانياً: الأعضاء المنتسبون:

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
١	مهدي محمد حسين بران	٢٠٠٦/١٢/٢٥
٢	وضحه ضويحي عبيد السبيعي	٢٠٠٧/١/٣١
٣	موسى منهال عيسى القلاف	٢٠٠٧/٢/١٠
٤	جمال عبدالله ناصر البسام	٢٠٠٧٤/١٤
٥	فاطمة عبدالله نجم العطيبي	٢٠٠٧/٤/١٤
٦	نوره سليمان سعود المفرح	٢٠٠٧/٤/١٤
٧	نسيمه عبدالرزاق الخميس	٢٠٠٧/٤/٢٤
٨	شيماء الرشيدي	٢٠٠٧/٤/٢٤

تهنئة المحاسبون للأعضاء

إلى السيد/ **خالد عبدالله الغانم**

بمناسبة توليه منصب العضو المنتدب لشركة المشروعات السياحية.

وإلى السيد/ **محمد فاضل تركي السبع**

لنجاحه وحصوله على شهادة الزمالة المهنية CPA.

وإلى السيد/ **سليمان داود الحمدان**

لنجاحه وحصوله على شهادة الزمالة المهنية APA.

وإلى السيد/ **محمد إبراهيم حاجي**

لتعيينه بإدارة الفتوى والتشريع بمجلس الوزراء.

شهادة المدقق الداخلي المعتمد
Certified Internal Auditor

إعداد الدكتور
إياد عبدالله الرشيد
CPA, CMA, CIA, CISA

قرر مجمع التدقيق الداخلي (Institute of Internal Auditor) وهو المجمع المختص بوضع اختبار والإشراف على شهادة المدقق الداخلي المعتمد (Certified Internal Auditor) بتغيير نظام الاختبار بحيث يكون عن طريق الكمبيوتر (Computer Based Exam) اعتباراً من شهر فبراير ٢٠٠٨م وقد قام المجمع بالتعاقد مع شركة (Pearson VUE) للإشراف على هذا الاختبار على مستوى العالم وسوف يكون متاحاً في الكويت على مدار السنة وسوف يكون آخر اختبار على الطريقة التقليدية بتاريخ ١٥ و١٦ نوفمبر ٢٠٠٧م ومن أهم الأمور التي يجب على المتقدمين معرفتها بخصوص الاختبار الجديد هو وضع المتقدمين الذين قاموا باجتياز بعض مواد اختبار (CIA) على النظام القديم وكيف يتم معاملتها على النظام الجديد. إن قرار مجمع التدقيق الداخلي بهذا الشأن هو احتفاظ المتقدمين على المواد المجتازة من النظام القديم وإكمال بقية المواد على النظام الجديد حيث أن مواد الاختبار على النظام الجديد (عن طريق الكمبيوتر) لم تتغير عن النظام القديم ولكن التغير الوحيد هو طريقة الاختبار. والجدول التالي يبين مواد الاختبار وعدد الأسئلة والوقت المسموح لكل مادة:

Exam	Number of Questions	Test Time
Certified Internal Auditor		
Part I	100 M/C questions	2 hours and 45 minutes
Pat II	100 M/C questions	2 hours and 45 minutes
Part III	100 M/C questions	2 hours and 45 minutes
Part IV	100 M/C questions	2 hours and 45 minutes

وأما بخصوص رسوم الاختبار فإن الجدول التالي يبين رسوم الاختبار الجديدة

Exam	Fee for IIA Members	Fee for Non-Members
Certified Internal Auditor		
Application Fee	US $ 60	US $ 75
Part I	US $ 130	US $ 160
Part II	US $ 130	US $ 160
Part III	US $ 130	US $ 160
Part IV	US $ 130	US $ 160
Professional Recognition Credit	US $ 130	US $ 160

الخصخصة لماذا؟ وكيف؟

إعداد الدكتور
نبيل محمد صبيح
أستاذ القانون التجاري المساعد / جامعة عين شمس

الخصخصة Privatization/ Privatisation تعني تحويل أو نقل ملكية المشروع العام وإدارته بشكل كلي أو جزئي إلى القطاع الخاص. (١)
وتعد الخصخصة إحدى وسائل أو أدوات الإصلاح الاقتصادي وذلك باتاحة الفرص الاستثمارية وآلياته في تشغيل الاقتصاد القومي.
وقد تم تطبيق سياسة الخصخصة في العديد من الدول بحيث أصبحت توصف بأنها ظاهرة عالمية، فقد طبقتها ألمانيا منذ عام ١٩٥٩، وبريطانيا وإيطاليا وبلجيكا وكندا وغيرهم.
وسنحاول أن نتناول هذا الموضوع بطريقة موجزة كالتالي:

أولاً: أهداف الخصخصة:

يعتبر الهدف من الخصخصة حجر الأساس لنجاح هذه العملية، ووضوح الهدف يجعل من السهل تحديد المشروعات الأولى أو القابلة للخصخصة من غيرها، وتهدف الخصخصة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية وهي:

أ - توسيع وتطوير قاعدة الملكية الخاصة:
تساهم الخصخصة في اشراك القطاع الخاص في ملكية وحدات أو مشروعات القطاع العام، ويتحقق هذا الهدف من خلال قيام هذه المشروعات بطرح جانب من رؤوس أموالها في شكل أسهم للبيع في بورصة الأوراق المالية.
ويتطلب تحقيق هذا الهدف أن تقوم وحدات قطاع الأعمال باصدار محافظ مالية جيدة بحيث تجعل الأفراد والشركات يقدمون على الاستثمار فيها. يعني ذلك زيادة حجم المدخرات في القطاع الخاص وزيادة حجم الاستثمارات في المشروعات والأنشطة السلعية والخدمية المختلفة (٢).

ب - تشجيع وزيادة المنافسة:
تهدف سياسة الخصخصة إلى تشجيع وزيادة المنافسة، ومن ثم إنهاء الصفة الاحتكارية للقطاع العام. مما يؤدى إلى خفض التكاليف وإمكانية تقديم سلع جيدة تتوافر فيها المواصفات التي يطمح إليها المستهلك. كما تؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية، ونرى من جانبنا إنه يجب وضع ضوابط وقيود لدخول القطاع الخاص منافساً للقطاع العام

(١) انظر: الخصخصة - د/ عوض شفيق عوض -٢٠٠٠ - المكتب الدولي للأعمال القانونية، ولمزيد من التفصيل انظر - النظام القانوني للخصخصة - د/ أحمد محمد محرز- ٢٠٠٣ .
(٢) انظر: هاله السعيد - الآثار الاقتصادية لبرنامج التخصيصية في الدول النامية مع التطبيق على التجربة المصرية - مجلة مصر المعاصرة - يناير ١٩٩٧ .

سواء في مجال انتاج السلع أو الخدمات، لأن الخصخصة ليست الحل الأمثل للمشاكل التي يعاني منها القطاع العام وبخاصة أنها مشاكل مزمنة.

ج - خفض العجز المالي للحكومة:

يؤدي تطبيق سياسة أو برنامج الخصخصة إلى تخليص الدولة من الالتزامات التي تقع على عاتقها بسبب ملكيتها للمشروعات الاقتصادية [1]، وقيامها بوظائف هي أصلاً من اختصاص القطاع الخاص، بناء على ذلك، يؤدي تطبيق الخصخصة على مشروعات القطاع العام إلى خفض العجز المالي في الموازنة العامة للدولة، كما تحصل الدولة على إيرادات نتيجة بيع بعض الشركات والتي يمكن استخدامها في إعداة هيكلة المشروعات التي لم يتم خصخصتها. فضلاً عن زيادة حصيلة الضرائب نتيجة زيادة عدد الشركات الرابحة الخاضعة للضريبة والتي تم تحويلها إلى قطاع خاص.

ثانياً: أشكال الخصخصة:

للخصخصة أشكال متنوعة أهمها:

١ - خصخصة الإدارة:

Management Contracts

أي نقل ملكية المؤسسة للدولة وتعهد بإدارتها للقطاع الخاص بموجب عقود خاصة.

٢ - التأجير Lease Contact

حيث تبقى ملكية المؤسسة للدولة ويقوم القطاع الخاص بتشغيلها لحسابه الخاص مقابل مبلغ مقطوع يتم دفعه سنوياً.

٣ - الامتياز Concession

حيث يلتزم القطاع الخاص بأداء خدمة معينة مقابل مبلغ ثابت تدفعه الدولة. بمعنى آخر، تتعاقد الدولة مع القطاع الخاص (سواء شركة وطنية أو أجنبية) لإدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية، حيث تعهد جهة الإدارة المختصة إلى أحد الأفراد أو الشركات باستغلال المرفق لفترة معينة من الزمن على أن يتعهد الملتزم بتقديم الخدمات للمنتفعين مقابل رسوم، وذلك ضمن اشتراطات وضوابط محددة.

ويختلف نظام الامتياز عن نظام عقود الـ B.O.T (Build, Operate and Transfer) حيث إن عقود الـ B.O.T هي تعاقد يتم بين الحكومة وأحد المستثمرين يتولى بناء وتشغيل وإدارة إحد المرافق العامة خلال فترة زمنية معينة.

ويقوم المستثمر خلال هذه الفترة بتقديم الخدمة للجمهور (للمنتفعين) مقابل تحصيل رسوم من هؤلاء الأخيرين، وبانتهاء الفترة الزمنية المتفق عليها، يلتزم المستثمر بإعادة المرفق للحكومة.

وهكذا نجد إنه إذا كانت عقود الامتياز هي أحدى سبل تطبيق سياسة الخصخصة، فإن عقود الـ B.O.T هي أحدى طرق الاستعانة بالقطاع الخاص في بناء وتشغيل وإدارة بعض المرافق العامة. وفي الحالتين يلتزم المستثمر بتحويل المشروع بالكامل وإدارته إلى الدولة في نهاية العقد.

وبصفة عامة، تمنح الدولة في عقد الـ B.O.T للمتعاقد إمتياز تشغيل مشروع ما، وحينئذ يقوم صاحب الامتياز بتشييد المشروع بأمواله الخاصة، واستغلاله ثم في النهاية بنقله إلى الدولة المتعاقدة عند انتهاء مدة العقد. وذلك بعد استيفاء كافة التكاليف التي تكبدها في إقامة المشروع بالاضافة إلى الأرباح المتفق عليها مع المستثمر والتي يحصل عليها في المقابل الذي يفرضه على الجمهور الذي يستخدم المشروع خلال فترة تنفيذ العقد.

٤ - عقود التشغيل لحساب الغير والانتاج أو التوزيع باسمه وتحت إشرافه Franchising

(١) انظر، أحمد جمال الدين موسى - الآثار الاقتصادية والقانونية المترتبة على خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام - المنصورة - ٢٠٠٤ .

ثالثاً: آثار الخصخصة

يلاحظ إن عملية الخصخصة تنطوي على ضرورة الموازنة بين عدة اعتبارات أو أهداف قد تتعارض أحياناً فيما بينها.

ومن أهم آثار الخصخصة هو الأثر الاجتماعي السلبي الذي يتمثل في البطالة، حيث يتضمن برنامج الخصخصة الاستغناء عن عدد لا بأس به من العمال في المشروعات التي يتم خصخصتها، وقد حاولت بعض الدول التغلب على هذه المشكلة باعطاء هؤلاء العمال قروض ميسرة لمساعدتهم في إقامة مشروعات صغيرة يقومون بإدارتها. كما أقرت بعض الدولة فكرة منحهم بدل بطالة لمدة زمنية معينة تتراوح بين سنتين أو أكثر.

ولما كانت الخصخصة تتضمن تحرير الأسعار وتخلي الحكومة تدريجياً عن الدعم الاستهلاكي مما يترتب عليه ارتفاع نفقات المعيشة خاصة بالنسبة للطبقات المتوسطة والفقيرة فقد أدت الخصخصة إلى التضحية بمصالح المستهلك وحرمانه من الدعم الاستهلاكي الذي كان يستفيد به في ظل المشروعات العامة. لذا يتعين إدراك هذا الأثر من خلال تحويل الدعم السلعي إلى دعم نقدي يوجه للطبقات الفقيرة بصفة خاصة.

وأخيراً، نقترح بعض الاقتراحات التي تنطلق من فكرة إن الخصخصة ليست الحل الأمثل دائماً للتغلب على مشكلات المشروعات العامة وهذه الاقتراحات هي:

١ - ضرورة إصدار قانون موحد[١] لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية في الدولة (سواء بدولة الكويت أو بجمهورية مصر العربية). وذلك لتحديد النظام القانوني وتدعيم مشاركة القطاع الخاص في هذه المشروعات.

٢ - ضرورة إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات البنية الأساسية في الدولة على نطاق كل وزارة، ويمكن أن يقوم بهذه الدراسة جهاز خاص يتبع مجلس الوزراء..[٢]

٣ - ضرورة دراسة النتائج السلبية التي ترتبت على برنامج الخصخصة في الدولة الأخرى والعمل على الاستفادة منها (مثل برنامج خصخصة السكة الحديدية في اليابان والتي أدت إلى الاستغناء عن حوالي ٢٩,٠٠٠ عامل [٣] ونتائج تطبيق برنامج خصخصة شركة سيات الاسبانية (الخاصة بانتاج السيارات)، وما أدت إليه من خلق مشاكل بطالة شديدة في هذه الصناعة.

كما تعد تجربة ماليزيا من أهم التجارب التي اهتمت بالأثر الاجتماعي للخصخصة والمتمثل في حماية العمالة، حيث تشترط عدم تخفيض عدد العاملين في الشركات المخصخصة خلال الأعوام الخمسة الأولى من الخصخصة إلا لأسباب تأديبية، ومعالجة الزيادة في عدد العاملين عن طريق إعادة توزيعهم على مشروعات أخرى، ومنحهم بعض المزايا التي لا تقل عن مثيلاتها في القطاع العام.

ونرى ضرورة استخدام جزء من حصيلة بيع المشروعات أو الشركات المخصخصة من أجل تمويل إعادة تدريب وتأهيل العاملين الذين تم الاستغناء عنهم نتيجة الخصخصة.

وأخيراً، يجب النظر بعين الاعتبار للصالح العام وليست المصالح الشخصية أو الخلفيات السياسية عند الاقدام على تطبيق برنامج الخصخصة.

(١) فضلاً عن قوانين أخرى قبل حماية المنافسة ومنع الاحتكار، وحماية المستهلك، وحماية البورصة وغيرها من التشريعات اللازمة لنجاح برنامج الخصخصة وضمان تحقيقها لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

(٢) ويجب أن تكون قرارات هذا الجهاز ملزمة، أي تلتزم بها أجهزة الدولة.

(٣) انظر - الخصخصة ماذا...؟ متى...؟ لماذا...؟ كيف...؟ المشكلات والحلول - د/محمود صبح - طبعة ثانية ١٩٩٩ - ص ٨٥ .

سواء في مجال انتاج السلع أو الخدمات، لأن الخصخصة ليست الحل الأمثل للمشاكل التي يعاني منها القطاع العام وبخاصة أنها مشاكل مزمنة.

ج - خفض العجز المالي للحكومة:

يؤدي تطبيق سياسة أو برنامج الخصخصة إلى تخليص الدولة من الالتزامات التي تقع على عاتقها بسبب ملكيتها للمشروعات الاقتصادية [1]، وقيامها بوظائف هي أصلاً من اختصاص القطاع الخاص، بناء على ذلك، يؤدي تطبيق الخصخصة على مشروعات القطاع العام إلى خفض العجز المالي في الموازنة العامة للدولة، كما تحصل الدولة على إيرادات نتيجة بيع بعض الشركات والتي يمكن استخدامها في إعداة هيكلة المشروعات التي لم يتم خصخصتها. فضلاً عن زيادة حصيلة الضرائب نتيجة زيادة عدد الشركات الرابحة الخاضعة للضريبة والتي تم تحويلها إلى قطاع خاص.

ثانياً: أشكال الخصخصة:

للخصخصة أشكال متنوعة أهمها:

١ - خصخصة الإدارة:

Management Contracts

أي نقل ملكية المؤسسة للدولة وتعهد بإدارتها للقطاع الخاص بموجب عقود خاصة.

٢ - التأجير Lease Contact

حيث تبقى ملكية المؤسسة للدولة ويقوم القطاع الخاص بتشغيلها لحسابه الخاص مقابل مبلغ مقطوع يتم دفعه سنوياً.

٣ - الامتياز Concession

حيث يلتزم القطاع الخاص بأداء خدمة معينة مقابل مبلغ ثابت تدفعه الدولة. بمعنى آخر، تتعاقد الدولة مع القطاع الخاص (سواء شركة وطنية أو أجنبية) لإدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية، حيث تعهد جهة الإدارة المختصة إلى أحد الأفراد أو الشركات باستغلال المرفق لفترة معينة من الزمن على أن يتعهد الملتزم بتقديم الخدمات للمنتفعين مقابل رسوم، وذلك ضمن اشتراطات وضوابط محددة.

ويختلف نظام الامتياز عن نظام عقود الـ B.O.T (Build, Operate and Transfer) حيث إن عقود الـ B.O.T هي تعاقد يتم بين الحكومة وأحد المستثمرين يتولى بناء وتشغيل وإدارة إحد المرافق العامة خلال فترة زمنية معينة.

ويقوم المستثمر خلال هذه الفترة بتقديم الخدمة للجمهور (للمنتفعين) مقابل تحصيل رسوم من هؤلاء الأخيرين، وبانتهاء الفترة الزمنية المتفق عليها، يلتزم المستثمر بإعادة المرفق للحكومة. وهكذا نجد إنه إذا كانت عقود الامتياز هي أحدى سبل تطبيق سياسة الخصخصة، فإن عقود الـ B.O.T هي أحدى طرق الاستعانة بالقطاع الخاص في بناء وتشغيل وإدارة بعض المرافق العامة. وفي الحالتين يلتزم المستثمر بتحويل المشروع بالكامل وإدارته إلى الدولة في نهاية العقد.

وبصفة عامة، تمنح الدولة في عقد الـ B.O.T للمتعاقد إمتياز تشغيل مشروع ما، وحينئذ يقوم صاحب الامتياز بتشييد المشروع بأمواله الخاصة، واستغلاله ثم في النهاية بنقله إلى الدولة المتعاقدة عند انتهاء مدة العقد. وذلك بعد استيفاء كافة التكاليف التي تكبدها في إقامة المشروع بالاضافة إلى الأرباح المتفق عليها مع المستثمر والتي يحصل عليها في المقابل الذي يفرضه على الجمهور الذي يستخدم المشروع خلال فترة تنفيذ العقد.

٤ - عقود التشغيل لحساب الغير والانتاج أو التوزيع باسمه وتحت إشرافه Franchising

(١) انظر، أحمد جمال الدين موسى - الآثار الاقتصادية والقانونية المترتبة على خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام - المنصورة - ٢٠٠٤ .

ثالثاً: آثار الخصخصة

يلاحظ إن عملية الخصخصة تنطوي على ضرورة الموازنة بين عدة اعتبارات أو أهداف قد تتعارض أحياناً فيما بينها.

ومن أهم آثار الخصخصة هو الأثر الاجتماعي السلبي الذي يتمثل في البطالة، حيث يتضمن برنامج الخصخصة الاستغناء عن عدد لا بأس به من العمال في المشروعات التي يتم خصخصتها، وقد حاولت بعض الدول التغلب على هذه المشكلة باعطاء هؤلاء العمال قروض ميسرة لمساعدتهم في إقامة مشروعات صغيرة يقومون بإدارتها. كما أقرت بعض الدولة فكرة منحهم بدل بطالة لمدة زمنية معينة تتراوح بين سنتين أو أكثر.

ولما كانت الخصخصة تتضمن تحرير الأسعار وتخلي الحكومة تدريجياً عن الدعم الاستهلاكي مما يترتب عليه ارتفاع نفقات المعيشة خاصة بالنسبة للطبقات المتوسطة والفقيرة فقد أدت الخصخصة إلى التضحية بمصالح المستهلك وحرمانه من الدعم الاستهلاكي الذي كان يستفيد به في ظل المشروعات العامة. لذا يتعين إدراك هذا الأثر من خلال تحويل الدعم السلعي إلى دعم نقدي يوجه للطبقات الفقيرة بصفة خاصة.

وأخيراً، نقترح بعض الاقتراحات التي تنطلق من فكرة إن الخصخصة ليست الحل الأمثل دائماً للتغلب على مشكلات المشروعات العامة وهذه الاقتراحات هي:

١ - ضرورة إصدار قانون موحد[١] لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية في الدولة (سواء بدولة الكويت أو بجمهورية مصر العربية). وذلك لتحديد النظام القانوني وتدعيم مشاركة القطاع الخاص في هذه المشروعات.

٢ - ضرورة إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات البنية الأساسية في الدولة على نطاق كل وزارة، ويمكن أن يقوم بهذه الدراسة جهاز خاص يتبع مجلس الوزراء..[٢]

٣ - ضرورة دراسة النتائج السلبية التي ترتبت على برنامج الخصخصة في الدولة الأخرى والعمل على الاستفادة منها (مثل برنامج خصخصة السكة الحديدية في اليابان والتي أدت إلى الاستغناء عن حوالي ٢٩,٠٠٠ عامل [٣] ونتائج تطبيق برنامج خصخصة شركة سيات الاسبانية (الخاصة بانتاج السيارات)، وما أدت إليه من خلق مشاكل بطالة شديدة في هذه الصناعة.

كما تعد تجربة ماليزيا من أهم التجارب التي اهتمت بالأثر الاجتماعي للخصخصة والمتمثل في حماية العمالة، حيث تشترط عدم تخفيض عدد العاملين في الشركات المخصخصة خلال الأعوام الخمسة الأولى من الخصخصة إلا لأسباب تأديبية، ومعالجة الزيادة في عدد العاملين عن طريق إعادة توزيعهم على مشروعات أخرى، ومنحهم بعض المزايا التي لا تقل عن مثيلاتها في القطاع العام.

ونرى ضرورة استخدام جزء من حصيلة بيع المشروعات أو الشركات المخصخصة من أجل تمويل إعادة تدريب وتأهيل العاملين الذين تم الاستغناء عنهم نتيجة الخصخصة.

وأخيراً، يجب النظر بعين الاعتبار للصالح العام وليست المصالح الشخصية أو الخلفيات السياسية عند الاقدام على تطبيق برنامج الخصخصة.

(١) فضلاً عن قوانين أخرى قبل حماية المنافسة ومنع الاحتكار، وحماية المستهلك، وحماية البورصة وغيرها من التشريعات اللازمة لنجاح برنامج الخصخصة وضمان تحقيقها لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

(٢) ويجب أن تكون قرارات هذا الجهاز ملزمة، أي تلتزم بها أجهزة الدولة.

(٣) انظر - الخصخصة ماذا...؟ متى...؟ لماذا...؟ كيف...؟ المشكلات والحلول - د/محمود صبح - طبعة ثانية ١٩٩٩ - ص ٨٥ .

بعد ارتفاع عدد الحاويات المناولة إلى ٧٥٠ ألف حاوية العام الماضي

«الموانئ» تتوقع ارتفاع نسبة أعمال المناولة في محطة حاويات الشويخ ١٥٪ خلال ٢٠٠٧

الحساوي: الميناء استقبل ٥١٦ سفينة العام الماضي بمتوسط ٤٣ شهرياً

توقعت مؤسسة الموانئ الكويتية أن ترتفع نسبة الزيادة في مناولة الحاويات في ميناء الشويخ إلى ١٥في المئة العام الحالي مقارنة بالعام الماضي والسنوات السابقة والتي حققت نسبة نمو مقدارها ١٢,٥في المئة.

وقال نائب مدير محطة الحاويات في ميناء الشويخ جهاد الحساوي فى بيان صحافى أن عدد الحاويات التي يتم مناولتها في الميناء قد تضاعفت عدة مرات خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفعت من ٢٥٠ ألف حاوية الى ٧٥٠ ألف حاوية العام الماضي.

وأوضح أن الحمولات الناقلة للسفن في ميناء الشويخ ارتفعت سنويا لتصل في العام الماضي ٢٠٠٦ إلى ٥١٦ سفينة وبمتوسط شهري ٤٣ سفينة. وأضاف أن حركة التفريغ والتحميل في المحطة قد ارتفعت من ٤٠٠ حركة في المتوسط إلى ٨٠٠ حركة في العام الماضي وبنسبة زيادة مقدارها ١٠٠ في المئة.

وأشار الحساوي الى ان ارتفاع نسب الزيادة المرتفعة التي حققتها محطة حاويات ميناء الشويخ خلال العام الماضي تمت بدون رفع إمكانيات المحطة من رافعات جسريه ومعدات أرضية وكوادر بشرية حيث لم يطرأ عليها أي تغيير خلال هذه السنوات مما تتطلب بذل جهود مضاعفة للتمكن من تحقيق هذه النسب المرتفعة.

وعن خطط التطوير المستقبلية للمحطة قال الحساوي إن المؤسسة تولي محطة الحاويات فى الشويخ أهمية كبرى باعتبارها الركيزة الأساسية للعمل داخل الميناء لذا تسعى إلى تنفيذ مشروع توريد وتركيب ٦ رافعات جسريه جديدة وعدد آخر من المعدات الأرضية لمناولة الحاويات داخل المساحات التخزينية لاستيعاب هذه الزيادة السنوية المستمرة.

وأشار إلى أن وجود المنطقة الحرة أعاق عمليات التوسعة للمحطة والمساحات التخزينية التابعة لها ولهذا عمدت المؤسسة إلى تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات والمساحات المتاحة لديها حاليا.

وأضاف الحساوي أن إدارة المؤسسة شرعت في عملية تجديد شاملة للبنية التحتية داخل الميناء من خلال الاستعانة بالنظم الآلية والالكترونية الحديثة للتسهيل والإسراع في أعمال المناولة من الشحن والتفريغ داخل المحطة وكذلك رفع كفاءة العاملين و قدراتهم الإنتاجية من خلال اشراكهم فى الدورات والبرامج التدريبية المتخصصة والمتنوعة التي تنظمها المؤسسة للعاملين فيها داخل الكويت وخارجها.

واشار الى أن التنسيق والترتيبات المشتركة التي تتم بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى ومن بينها الادارة العامة للجمارك ووزارة الصحة وبلدية الكويت وغيرها من الجهات ذات الصلة بعمل الموانئ تساهم بشكل كبير وفعال في سهولة انسيابية البضائع الداخلة والخارجة من الميناء.

وأكد الحساوي أن محطة الحاويات قد استعادت العمل بكامل طاقتها وبمعدلات أكبر وذلك بعد الحادث الذي وقع مؤخرا وتسبب في توقف الرافعتين الجسريتين لبعض الوقت.

ومن جانبه، قال الحساوي إن

حادث اصطدام السفينتين الذى وقع مؤخرا فى ميناء الشويخ نادر الحدوث وكنا نتوقع أن تبقى الرافعات لمدة أسبوعين على الأقل قبل الانتهاء من إصلاحهما ولكن العاملين في الإدارة الفنية قاموا بجهد كبير يدل على مدى قدرتهم وخبرتهم حيث استمر عملهم دون توقف ليل نهار حتى تمكنوا من إصلاح الرافعة الجسرية ٢ بعد أقل من ٢٤ ساعة فقط وتواصل عملهم بمزيد من الإصرار حتى عادت الرافعة رقم ١ إلى العمل.

وقال إن العاملين في إدارة الحاويات كان لهم دور كبير خلال فترة توقف الرافعتين عن العمل حيث قاموا بالاعتماد على الرافعات المتحركة لكي يستمر العمل وبعد عودة الرافعتين للعمل كان علينا بذل الكثير من الجهد للتقليل من الآثار التي ترتبت على الحادث.

وأضاف الحساوي ان الحادث نتج عن انخفاض مستوى المياه نتيجة الجذر قلل من الأضرار الناتجة عن اصطدام الباخرة كما أن وسائل الأمان الموجودة على الرافعات ساهمت بشكل كبير في عدم وقوع إصابات بشرية كبيرة.

تحتفل بدخولها العام الثاني والثلاثين وتستعد لإضافة ٤٠ شالياً في منتزه الخيران

الغانم: المشروعات السياحية تربح ٢,٥ مليون دينار لـ ٢٠٠٦

أكد العضو المنتدب بشركة المشروعات السياحية خالد الغانم ان الشركة حققت أرباحا سنوية لعام ٢٠٠٦ بقيمة ٢,٥ مليون دينار وذلك من خلال تشغيل مرافق الشركة التي تنتشر في أنحاء الكويت.

وقال الغانم ان هذه الأرباح تأتي مع احتفالات شركة المشروعات السياحية بدخول العام الثاني والثلاثين على تأسيسها وانشائها، موضحا ان الشركة تأسست في ١٩٧٦/٤/٣ لتقديم الخدمات الترفيهية والترويحية لكل من يقيم على أرض الكويت، وقال منذ ذلك الحين لم يألل القائمون عليها جهدا في الارتقاء بتقديم أفضل الخدمات بل عكف الجميع على تحقيق أهداف الشركة والتي من أجلها قد تأسست، واضاف: تعتبر شركة المشروعات السياحية ريادية في مجال الترفيه والترويح ولها باع طويل في هذا المجال وساهمت بشكل ملموس في عمليات تطوير وتنمية السياحة في الكويت والتي تتبناها العديد من الجهات.

وذكر الغانم ان شركة المشروعات السياحية هي المرجع الأول في مجال الترفيه والترويح وكانت القاسم المشترك في تطوير وتنمية السياحة وعلى سبيل المثال لا الحصر مهرجان هلا فبراير، فقد كانت شركة المشروعات السياحية أحد أهم مؤسسيه.

وعن مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في شركة المشروعات السياحية قال الغانم: تساهم الشركة ايضا من خلال العديد من الأنشطة في منح القطاع الخاص الفرص للاستثمار في مرافق الشركة بل وقمنا من خلال خبراتنا العملية بتزويد هؤلاء المستثمرين بالمعلومات الكافية وهناك من استعان بالكوادر البشرية التي استفادت بخبراتها في فترة عملها بشركة المشروعات السياحية.

واشار الغانم الى ان اسم شركة المشروعات السياحية قد ارتبط مع أكثر من ثلاثة أجيال منذ تأسيسها وذلك من خلال خدماتها التي تقدم في مرافقها المنتشرة في أنحاء الكويت،

حيث تقدم تلك المرافق العديد من الأنشطة المرتبطة بجميع شرائح المجتمع.

وعن دعم الحكومة قال الغانم ان آخر دعم من الحكومة كان في عام ١٩٩٢ ومنذ ذلك التاريخ لم يوجد دعم من الحكومة، مبينا ان أصعب ما تواجهه الشركة هو الإتلاف الذي تتعرض له مرافقها، حيث ان هذا الإتلاف يكلف الشركة الجهد والوقت والمال وعن أبرز المشاريع المستقبلية قال الغانم: جار العمل فيها وهي اضافة ٤٠ شاليها في منتزه الخيران تنضم قريبا لخدمة الزوار ورواد منتزه الخيران لتكون خدمة جديدة لهم، وايضا هناك صالة ترفيهية في الجهراء.

وعن المشاريع تحت الدراسة قال الغانم: هناك تطوير نادي اليخوت بمنتزه الخيران، وكذلك هناك دراسة لاستراحة العبدلي، وتطوير نادي اليخوت، وتطوير أبراج الكويت.

وعن تنمية الكوادر البشرية أشار الغانم الى ان مكتب التدريب والتطوير في الشركة ينظم بشكل متواصل ومستمر دورات تدريبية نظرية وعملية في مختلف التخصصات لجميع مستويات العاملين بالشركة من القيادة العليا وحتى الموظف، وذلك بالتعاون مع كبرى الشركات والمؤسسات والمعاهد التدريبية المحلية والعالمية للارتقاء بمستوى الكادر البشري لتكون شركة المشروعات السياحية دائما في مصاف كبرى الشركات.

ردا على تساؤلات باحتمالية فك الارتباط لدى افتتاحه المؤتمر العالمي للتمويل والاستثمار الإسلامي أمس

سالم الصباح: لا يوجد جديد على مستوي ارتباط الدينار بالدولار

■ سوق المؤسسات الاستثمارية الإسلامية متشبع لكن «المركزي» لن يتوقف عن الترخيص لشركات جديدة

■ التمويل الإسلامي يعاني من التشرذم وسوقه يحتاج تشريعاً حصيفاً وعقلانياً ورؤية ثاقبة

قال محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم الصباح أن الدينار لا يزال مرتبطاً بالدولار ولا يوجد جديد في هذا الموضوع موضحاً للصحافيين حول ما أثير حول تعثر العملة الخليجية الموحدة أن الأمور تسير كما هي ولم يتغير أي شيء.

وقال الشيخ سالم الصباح لدى افتتاحه أعمال المؤتمر العالمي للتمويل والاستثمار الإسلامي أن البنوك والمؤسسات الإسلامية تستأثر بأكثر من ٢٦٪ من العمليات في السوق المحلي وتساهم بحوالي ١١٪ من الحسابات خارج الميزانية في القطاع المالي.

واعتبر الشيخ سالم أن العدد الحالي للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية مختلف أو غير متناسب لكنه أوضح أن هذا الأمر لا يعني أن المركزي سيتوقف عن الترخيص لشركات استثمار إسلامية جديدة موضحاً أن هذا الاعتقاد بما يخفي العدد الحالي لشركات الاستثمار يعكس وجهة نظر المركزي بأن السوق ربما أصبح مشبعاص وأن المركزي يشجع تعزيز القطاع عبر عمليات الاندماج والاستملاك من قبل البنوك المحلية والأخرى خارج الحدود.

توسع المؤسسات

وقال الشيخ سالم الصباح: رغم توسع المؤسسات المالية الإسلامية لم تخرج عن دائرة الرقابة الحذرة للمؤسسات المالية التقليدية ومشرعيها وباتت مصدرا لخلق الثروات نظراً لضخامة حجم التمويل الإسلامي الذي ثبت أقدامه في الأسواق المالية العالمية الكبرى.

وأوضح الشيخ سالم الصباح أنه توجد عقبات أمام اختراق العمليات الإسلامية للأسواق مضيفاً بقوله هناك حاجة للارتقاء بمستويات الكفاءة والتنافسية وتطوير المنتجات والابداع وابتكار منتجات جديدة بالاضافة إلى تعزيز المنتجات الحالية ليضيف بقوله «تطوير السوق ضروري لضمان ادارة مخاطر سليمة وادارة التدفقات النقدية».

واعتبر المحافظ أن المنتجات الإسلامية المصدرة في الأسواق الرئيسية تبقى جامدة حتى تاريخ الاستحقاق إذا لم تكن هناك

المؤسسة تضخ ١٠ ملايين دولار جديدة بصندوق لدعم أبحاث الطاقة

قال مصادر مسؤولة في مؤسسة البترول الكويتية أن هناك توجهاً لدى المؤسسة لضخ استثمارات جديدة في مجال بحوث الطاقة الرامية في الأساس إلى دعم أبحاث الطاقة البديلة والتي تستهدف البحث عن بدائل جديدة لاستخدام النفط.

وذكرت المصادر أن «المؤسسة» تتجه لضخ مبلغ يتراوح بين ٥ و١٠ ملايين دولار خلال شهر تقريباً من الآن في صندوق اميركي لأبحاث الطاقة النظيفة. يذكر أن

أسواق ثانوية تجتذب الطلب على تلك المنتجات، وهذا يؤدي إلى تقليص السيولة لدى حاملي تلك المنتجات.

واعتبر المحافظ أن التمويل الإسلامي في الوقت الحاضر يعاني من التشرذم، الأمر الذي يجعل الحاجة ماسة إلى عمليات الاندماج والاستملاك، ويجب إزالة العوائق التي تقف أمام هذا التوجه، معتبراً أن سوق التمويل الإسلامي يحتاج إلى تشريع حصيف وعقلاني يقوم على رؤية ثاقبة وبعد نظر.

وقال المحافظ: تبرز الحاجة إلى تطوير نظم الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية اضافة إلى الحاجة إلى التركيز على تطوير المصادر البشرية لضمان وجود كوادر مؤهلة تتمتع بالخبرات الضرورية للمحافظة على نحو طويل الأجل وتنمية الكفاءات. وقال المحافظ، هناك ضرورة لإحداث تعديل على البنية التحتية القائمة التي تدعم وتساند صناعة التمويل التقليدية، والتي بدورها توفر الدعم لعمليات التمويل الإسلامي.

إقبال على المصرفية الإسلامية

وأضاف أن القطاع المصرفي والمالي الإسلامي يشهد إقبالاً كبيراً على أدواته ومنتجاته من قبل شريحة كبيرة سواء داخل أو خارج الكويت، وهو الأمر الذي اعتبره المحافظ يتطلب تكثيف العناية بهذا القطاع بشكل يختلف عن الأسلوب التقليدي المتبع في البنوك التقليدية لافتاً إلى أهمية انعقاد المؤتمر في الكويت على اعتبار أنه البلد الذي خرجت منه الأفكار المتعلقة بصناعة المال الإسلامية، منوهاً إلى أسبقية الكويت في العمل المصرفي الإسلامي أو على مستوى اصدار قوانين وتشريعات لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي.

المؤسسة رصدت منذ فترة مبلغ يصل إلى ١٠٠ مليون دولار لدعم هذا النوع من الأبحاث للوقوف على آخر المستجدات العالمية في هذا الجانب، فضلاً عن تدريب وتطوير الكفاءات الكويتية في هذا المجال.

من جهة أخرى قالت المصادر أن «المؤسسة» لا تسعى فقط لتحقيق عوائد مالية من هذه الصناديق، وإنما أيضاً لتبادل الخبرات المشتركة مع هذه الصناديق، فضلاً عن افساح المجال لتدريب الكفاءات الكويتية في هذا المجال عبر انتدابهم للعمل في هذه الصناديق لفترات زمنية تتراوح بين عام وعامين، وهو ما تم بالفعل في الصناديق التي ساهمت بها «المؤسسة» وأيضاً في الصندوق الجديد المزمع الاستثمار فيه.

■ عدنان المسلم: البنوك الإسلامية تستحوذ على ٢٥٪ من إيداعات البنوك

عدنان المسلم

من جهته، قال رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب لشركة دار الاستثمار عدنان المسلم في كلمته أمام المؤتمر العالمي للتمويل والاستثمار الإسلامي أن صناعة الاستثمار والتمويل الإسلامي تنمو بخطى ملحوظة منذ نشأتها منذ ٣ عقود، موضحاً أن عدد المؤسسات المالية ارتفع من مؤسسة واحدة في عام ١٩٧٥ إلى ما يفوق الثلاثمائة (٣٠٠) مؤسسة مالية إسلامية في حوالي ٧٥ دولة عالمية، متركزة في دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

وقدر المسلم نسبة نمو الصناعة المالية الإسلامية بما يتراوح بين ١٥ إلى ٢٠٪ وهو الأمر الذي اعتبره يطرح العديد من التحديات والفرص للتطوير المستمر لهذه الصناعة، مشيراً إلى أنه على مستوى الكويت فقد شهدت صناعة الاستثمار والتمويل الإسلامي نمواً بارزاً وقطعت أميالاً طويلة وأساسية منذ بعد التحرير عام ١٩٩١ ويضيف بقوله ادرك بنك الكويت المركزي أهمية الطلب الحالي والاحتياجات المستقبلية

■ د. علي سليمان: «الإسلامية لتنمية الخاص» دخلت دولاً وقطاعات عديدة

للمنتجات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية، وفي ظل غياب قانون خاص بالصناعة المالية الإسلامية، في ذلك الوقت عمل بنك الكويت المركزي على اصلاح تلك الفجوات وذلك بالترخيص لشركات الاستثمار الإسلامية، معتبراً أن هذه الخطوة ساهمت بازدهار الصناعة المالية الإسلامية وتعزيز الخبرات وتنويع المنتجات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية حالياً في الكويت، حيث يوجد ٢٨ شركة استثمارية إسلامية بمجموع قاعدة رأسمال ١٥ مليار دولار ومجموع أصول ب ٤٤ مليار دولار، مقدرا مجموع الأصول المدارة في كافة شركات الاستثمار الكويتية بكافة فئاتها الإسلامية والتقليدية بنحو ٦١ مليار دولار وهي تتجاوز كافة ايداعات قطاع البنوك خلال عام ٢٠٠٣ «وفق تقديره» تم التصديق على قانون البنوك الإسلامية من قبل المشرعين.

واعتبر المسلم أن اقتران قانون البنوك الإسلامية خلق انسجاماً مميزاً بين المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية في الكويت، مما ساهم في إنشاء بنك إسلامي جديد، «بنك بوبيان» وتحول بنك الكويت العقاري إلى بنك إسلامي، بالإضافة إلى ما يزيد عن ٢٦ صندوقاً استثمارياً اسلامياً متخصصاً، بالإضافة إلى ذلك بحسب آخر الأرقام الصادرة عن نشرات بنك الكويت المركزي في ديسمبر ٢٠٠٦، فإن عدد فروع البنوك الإسلامية هي ١٧٪ من عدد كافة البنوك الكويتية فإن تلك البنوك الإسلامية تستحوذ على ٢٥٪ عن كافة إيداعات البنوك في الكويت.

■ نحتاج إلى تطوير نظم الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية والتركيز على تأهيل الكوادر البشرية

■ ٢٨ شركة استثمارية إسلامية في الكويت برؤوس أموال تبلغ ١٥ مليار دولار ومجموع أصولها المدارة بلغ ٦١ ملياراً

■ «دار الاستثمار» تلقت دعوات من قبل مؤسسات مالية وبنوك عالمية لإقامة شراكة استراتيجية

معتبراً أن الكويت تعد من أهم الدول الراعية للصناعة المالية الإسلامية في المنطقة.

واستعرض المسلم تجربة شركة دار الاستثمار التي عدها أكبر شركة استثمارية إسلامية في الكويت ومن أكبر المجموعات الاستثمارية في دول المنطقة حيث قال قد ساهمت واتخذت دوراً رائداً في تعزيز الصناعة المالية الإسلامية مستعرضا أهم الوقائع التي شهدتها الشركة والتي أجملها في التالي:

- بعد انجاز وطرح عدة صكوك ومنتجات أخرى إسلامية فإن دار الاستثمار تلقت دعوات من قبل مؤسسات مالية وبنوك عالمية لشراكة استراتيجية وتعاون.
- يتم التعاون والاجتماع بعدد كبير من المؤسسات المالية والبنوك العالمية أكثر من قبل.
- إن المؤسسات المالية والبنوك العالمية تقوم بتصميم وعرض أدوات استثمارية اسلامية لكافة عملائها المتميزين.

نشهد حالياً عدة مؤشرات لتولي السوق المالي الانجليزي دوراً أساسياً في تقديم الخدمات المالية الإسلامية.

وأضاف المسلم في ختام كلمته قائلاً من خلال مسيرتها الطويلة والمزدهرة قامت شركة دار الاستثمار بتخطي والاستفادة من عدة حواجز تعليمية معتبراً أن فريق الإدارة التنفيذية الذي يتمتع بخبرات تقنية واستشارية وقانونية على أتم الاستعداد على العمل مع كافة الجهات لمشاركة الخبرات ولتطوير الصناعة المالية الإسلامية.

من جهته أشار الرئيس التنفيذي المدير العام للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص إلى تحديات وآفاق الاستثمار المصرفي الإسلامي. وأوضح في مداخلته خلال المؤتمر أن المؤسسة التابعة للبنك الإسلامي للتنمية في جدة نجحت خلال فترة وجيزة منذ بداية عملها وحتى الآن في تحقيق العديد من الإنجازات بدخولها في مشروعات عديدة متنوعة جغرافياً وتشمل معظم الدول الإسلامية وقطاعياً حيث شملت مختلف القطاعات ذات الطبيعة التنموية.

استلامها خلال شهر و٣ أشهر لإعداد الدراسة وخطة العمل الجديدة

مؤسسة البترول تخاطب ٦ شركات عالمية لتقديم عروضها الفنية والمالية لتحديث إستراتيجية ٢٠٢٠

أفادت مصادر نفطية مسؤولة أن مؤسسة البترول الكويتية دعت ما بين ٥ إلى ٦ شركات عالمية متخصصة في مجال اعداد البحوث والدراسات للتقدم بعروضها المالية والفنية ضمن مناقصة خاصة لتحديث استراتيجية القطاع النفطي الممتدة حتى العام ٢٠٢٠ .

وقالت المصادر أن الاستراتيجية الحالية للقطاع النفطي والموضوعة منذ سنوات بهدف تحديد مجموعة من الأهداف العامة للشركات النفطية التابعة للمؤسسة لتحقيقها خلال السنوات المقبلة، وتحديداً حتى العام ٢٠٢٠، لم تحقق الأهداف المرجوة منها بشكل كامل حتى الآن وهو ما دفع وزير الطاقة الشيخ علي الجراح لوقف تنفيذ بعض المشاريع سعياً لإعادة تقييم هذه الاستراتيجية ووضع نقاط عمل جديدة تتناسب مع متطلبات المرحلة المقبلة.

وذكرت المصادر أن المؤسسة في طور استلام عروض الشركات العالمية التي تغلب عليها الطابع الأميركي، مشيرة إلى أن الفترة المحددة لاستلام كامل العروض هي شهر أبريل المقبل تمهيداً لعملية تقييمها واختيار الأفضل منها.

وبينت المصادر أن المدة الزمنية المحددة لإعداد الاستراتيجية الجديدة هي ٣ أشهر من تاريخ توقيع العقد، مؤكدة أن المؤسسة تستهدف الاستماع أولاً لوجهات نظر الشركات العالمية حول أوجه القصور الحالية في استراتيجية ٢٠٢٠، ومن ثم تبني خطة عمل شاملة لعلاج جميع الثغرات التي ظهرت بالسابق والتي من ضمنها حفظ حوق العمالة الوطنية عند تخصيص بعض القطاعات النفطية وتقديم أفضل الحلول لذلك.

يذكر أن استراتيجية القطاع النفطي الممتدة للعام ٢٠٢٠ هي استراتيجية معتمدة من قبل المجلس الأعلى للبترول، وتختص بتحديد مهام عمل كل شركة نفطية تابعة لمؤسسة البترول الكويتية لإنجازها قبل حلول العام ٢٠٢٠، ومنها رفع الطاقة التكريرية لمصافي شركة البترول الوطنية لمليون برميل يومياً وزيادة انتاج النفط الكويتي إلى ٤ ملايين برميل يومياً، وتخصيص بعض القطاعات والأنشطة النفطية وتحديث اسطول شركة ناقلات النفط الكويتية وتطوير وزيادة انتاج صناعات البتروكيماويات، وزيادة معدلات العمالة الوطنية بهذا القطاع الحيوي والعديد من خطط الأمن والسلامة.

للمساعدة على قياس الأداء والإنجاز اعتمادا على جهة واحدة

بدر الحميضي: الحكومة تدرس حصر إعداد ميزانية الدولة في «المالية» تطبيقا لتوصيات البنك الدولي

قال وزير المالية بدر الحميضي ان الحكومة تدرس امكانية حصر اعداد ميزانية الدولة في وزارة المالية فقط بدلا من اعدادها من ثلاث جهات مختلفة.

واضاف الحميضي في لقاء مع (كونا) ان هذا التصور يلقى قبولا من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد موضحا ان حصر الميزانية في جهة واحدة كان احدى توصيات البنك الدولي.

واوضح ان اعداد ومراقبة الميزانية بجهة واحدة سيحقق مفهوم ميزانية الاداء والانجاز ما سيساعد الحكومة على قياس ادائها وانجازها.

واشار الى ان الميزانية الحالية تعدها ثلاث جهات هي وزارة المالية التي تعد الابواب الثاني والثالث والخامس فيما يقوم ديوان الخدمة المدنية باعداد الباب الاول الخاص بالرواتب اما الباب الرابع فتعده وزارة التخطيط.

وقال ان اعداد وزارة المالية للميزانية بالكامل يتطلب ان ينقل اليها قطاع التخطيط والمتابعة الذي يعد الخطة الخمسية للدولة في وزارة التخطيط اضافة الى نقل الادارة المختصة باعداد الباب الاول من الميزانية في ديوان الخدمة المدنية.

وحول الخطة الخمسية للدولة اوضح الحميضي أن سمو رئيس مجلس الوزراء القى خطابا امام مجلس الامة بعد تشكيل الحكومة الحالية اشار فيه الى ان الحكومة ستقدم خطتها الخمسية في دور الانعقاد المقبل.

واكد أن الحكومة ستفعل دور المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية وتقديم كل ما يحتاجه من مستلزمات للقيام بدوره مشيرا الى أن الخطة الخمسية السابقة لم يؤخذ بها بسبب وجود ملاحظات عليها.

واوضح أنه سيتم دعم الجهاز الفني للتخطيط والامانة العامة للتخطيط بكوادر فنية متخصصة سواء من الداخل او بالتعاون الفني مع البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وستقدم الخبرات

التي تحتاجها قطاعات التخطيط.

وحول المشروعات التنموية التي تقدمها الدولة اشار الحميضي الى وجود العديد من المشروعات في شتى القطاعات كالاتصالات والتعليم والصحة والاسكان وانشاء الطرق موضحا أن الحكومة زادت من انفاقها على تلك المشروعات بعد ارتفاع اسعار النفط.

يذكر ان الميزانية العامة للدولة مقسمة على خمسة ابواب هي الباب الاول الخاص بالمرتبات الذي يعده ديوان الخدمة المدنية والباب الثاني الخاص بالمستلزمات السلعية والباب الثالث الخاص بوسائل النقل والمعدات والتجهيزات والباب الخامس الخاص بالمصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية التي تعدها وزارة المالية والباب الرابع الخاص بالمشاريع الانشائية والصيانة والاستهلاكات العامة الذي تعده وزارة التخطيط.

خام خفيف ذو جودة عالية

اكتشاف نفطي «مهم» شمال الكويت

■ البئر المسمى ظبي -٢ .. سيرفع احتياطيات البلاد من النفط والغاز

اعلن وزير النفط الشيخ علي الجراح الصباح ان شركة نفط الكويت توصلت الى اكتشاف مهم وجديد في منطقة الظبي شمال الكويت، حيث يقع حقل الظبي جنوب حقل الروضتين، وقد دلت النتائج الاولية على وجود كميات كبيرة من النفط الخفيف ذي الجودة العالية وكميات كبيرة من الغاز المصاحب.

واضاف الوزير بان هذا الاكتشاف سوف يضاف الى اكتشافات حقول الغاز والنفط الخفيف في شمال الكويت والمعلن عنها سابقا، مما سوف يؤدي الى رفع الاحتياطيات وكميات انتاج الغاز المصاحب والنفوط الخفيفة في مناطق شمال الكويت بشكل عام.

وقد جاءت النتائج للاختبارات الأولية كالتالي:

Gas rate: 10 MMSCFD, Oil rate: 3761 BOPD, API: 40

واضاف الوزير بان هذا الاكتشاف يشكل اضافة اخرى من حيث مساهمته في اضافة بعد جغرافي اكبر للمناطق المكتشفة من الحقول الجوراسية العميقة للغاز والنفط الخفيف عالي الجودة في شمال الكويت حيث انه بهذا الاكتشاف يصبح حقل ظبي سادس الحقول المكتشفة في شمال الكويت، وقد عزز هذا الاكتشاف ايضا امكانات اكتشافات مشابهة في منطقة الليام المجاورة والذي تعكف الشركة حاليا على عمل الخطط والبرامج العملية للقيام بالاستكشاف فيه قريبا.

واضاف الوزير أن هذا الاكتشاف يأتي مدعما للاستراتيجية التي تنتهجها الوزارة مع شركة نفط، حيث سوف يكون له اثر ايجابي كبير في تحقيق هذه الاستراتيجية وتطوير وانتاج الغاز في المستقبل القريب إن شاء الله.

وقال: أهدي هذا الاكتشاف للأمير حفظه الله ولسمو ولي العهد ولرئيس مجلس الوزراء وللحكومة الرشيدة وللشعب الكويتي هذا الاكتشاف الجديد وأثني على جهود العاملين في شركة نفط الكويت حيث تحقق بفضل من الله مؤخراً العديد من الاكتشافات للغاز الطبيعي والنفوط الخفيفة عالية الجودة في مواقع مختلفة من البلاد.

على قاعدة أن الأسهم الممتازة وحدها لا تشفي غليل المستثمر

الأسهم الصغيرة تعود إلى دائرة الضوء.. بعد نفق ٢٠٠٦ المظلم

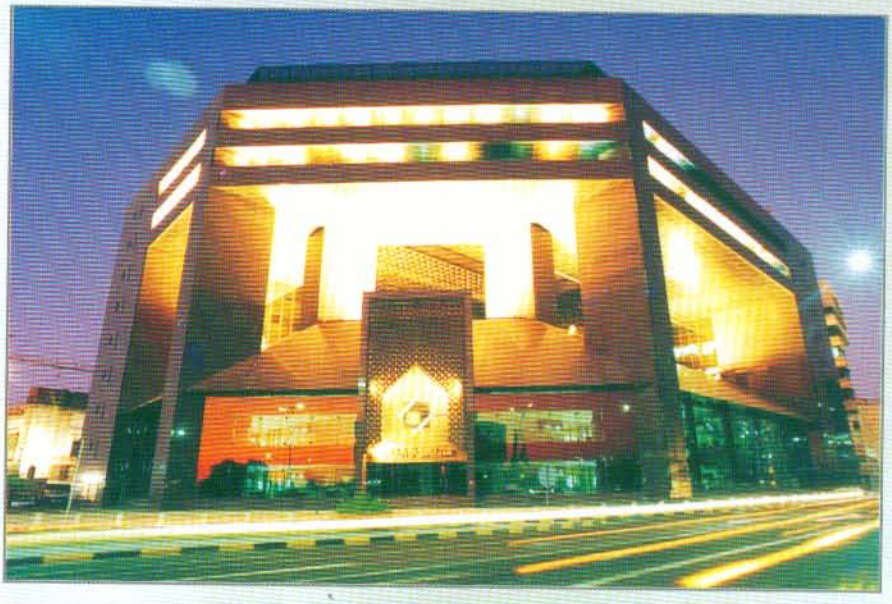

البحث الدائم عن الربح طبيعة وسمة من سمات الأسواق الرأسمالية، ويفرض تنقلا مستمرا بين الأسهم والقطاعات وقراءة لتحركات الشركات ومراقبة لنشاطاتها، وتقييما لمستقبلها، وأمورا عديدة أخرى.

في ضوء معادلة البحث عن الأسهم التي يمكنها أن تحقق لأي مستثمر هدفه الرئيسي وهو جني الأرباح وتعظيمها قدر المستطاع، برزت تحولات عدة في السوق أفرزتها جملة ظروف فرضت نفسها على الشركات تارة وعلى المستثمرين تارة أخرى. فهناك من يدعو للتركيز الجماعي على مجموعة من الأسهم المنتقاة وهي تسمى بالسلع الممتازة.

■ خصائصها: رخيصة وشركاتها قابلة للاستحواذ وتحمل بذور النمو في أحشائها

فهي مستهدفة من الصناديق والمحافظ وكبار المستثمرين وصغارهم، مقابل قاعدة عريضة من الشركات والأسهم التي لا تحظى بتوصيات لأنها وبعد تراجع السوق العام الماضي أصبحت بلا أداء مشجع، ولا معدلات دوران مقبولة ولا توزيعات مقنعة، إلا ان متغيرات السوق توجد دائما واقعا جديدا للأسهم الصغيرة والرخيصة، حيث أحيانا لا تعد قاعدة الدهن في العتاقي هي السائدة فقط... بل من الأسهم الرخيصة خير أيضا.

فمع وصول قاعدة أسهم الـ «V.I.P» إلى مستويات أسعار قياسية بدأت رحلة البحث عن فرص جديدة باستهداف الأسهم الصغيرة لعدة عوامل وأسباب:

١- قابلة للاستحواذ

انفتحت شهية الشركات الكبيرة والمجاميع الاستثمارية على عمليات صفقات الاستحواذ على الأسهم الصغيرة ما يفتح باب الارتقاء بأدائها.

٢- جيدة.. بلا هوية

عدد كبير من السلع الصغيرة

■ أسعار أسهمها قابلة للارتفاع بسرعة إذا توافر راع لها.

■ عود الأسهم المصنفة «ممتازة» قليل علماً بأن في السوق ذهبا مغمورا.

تملك مقومات الشركة الناجحة لكنها تحتاج إلى هوية أو مجموعة تنتمي إليها تساعدها على تفعيل دورها ونشاطها لتنتج عوائد وأداء مجزيا للمساهمين.

٣- الصناديق تقبل عليها

بعض الصناديق والمحافظ اتجهت للاحتفاظ بكميات من السلع الرخيصة كاستثمار طويل الأجل، استنادا إلى مستقبل واعد ينتظر تلك الأسهم.

٤- تجربة ناجحة

عدد من الاسهم الصغيرة والرخيصة كانت التجربة معها خلال الاشهر الماضية ناجحة بالنسبة للارباح التي تحققت من ورائها، سواء نتيجة تحسن ادائها السوقي او اعادة هيكلة نشاطها ودخولها في مشروعات واعمال وشراكات مع كيانات كبرى سواء بالداخل او الخارج.

٥- مستقبل واعد لبعضها

يرى مديرو الاستثمار ان هناك مستقبلا لنوعية محددة ذات مواصفات خاصة من الاسهم الصغيرة والرخيصة ستنعكس على سعرها السوقي وادائها، اكثر من غيرها من الاسهم، خصوصا انها قابلة للتغير والتعديل وتحديد هوية استثمارية كل شركة بحسب نشاطها ومن ثم اطلاقها للعمل والربح.

٦- صعودها كبير وكلفتها منخفضة

هامش الصعود والارتفاع لسعر تلك الاسهم السوقي كبير، وكلفة الاستثمار فيها منخفضة، غير ان مستقبلها وخططها تنبئ بقفزات ايجابية مستقبلا.

المعادلة تتغير

في المقابل فإن الاسهم الممتازة تدخل تدريجيا مرحلة التباطؤ، وان كانت تبقى دائما وابدا الملاذ الآمن لكل الاوقات والازمات، لكن جملة اسباب اخذت تغير نسبيا قاعدة الثبات على سهم او اسهم محددة هي:

- ان التركيز استمر لفترات طويلة بل لسنوات على الاسهم الممتازة دون غيرها من الاسهم، من جانب الصناديق والمحافظ، وارتفعت اسعارها بشكل كبير بحيث لم تعد مرنة التدوير والتداول.
- باتت العوائد عليها لا تقنع الكثيرين مقارنة بأسهم اخرى رخيصة وأقل كلفة في الاستثمار

مقارنة بين الممتاز والرخيص

تبقى في النهاية خاصية للاستثمار والاختيار بين السلع الممتازة والاسهم ذات المستقبل اوالتي تتلمس الطريق للقمة وفق هذه المعادلات:

- ان الأولى مضمونة رأس المال بنسبة تصل إلى ١٠٠٪، عائدها جيد نسبيا. ودوران وسائلية أسهمها مطلقة في كل الأوقات.
- اما الأسهم الرخيصة او فيها نسبة مخاطر، فلا يمكن اغفالها، وعوائدها ونموها السريع تستحق المخاطرة خصوصا التي اتضحت هويتها من خلال ثلاثة عناصر:

التحالف مع مجموعة ضخمة، أو الاستحواذ عليها في مجموعة كبيرة، أو اعادة هيكلتها من جانب الملاك.

فيها. رغم اختلاف درجة الامان والثقة.

- يرى مراقبون ان التغير في سلوك المستثمرين، كسر قاعدة الزواج الابدي للسلع الممتازة، وبرز نهج آخر وهو تحقيق معادلة بين الاستثمار بجزء في اسهم ممتازة يضمن متوسطا عاما لرأس المال، والجزء الآخر للتنقل بين مختلف الاسهم ما بين استثمار قصير ومتوسط الاجل، بهدف تحقيق عوائد افضل بكلفة اقل وبأسرع وقت ممكن.

- يرى المستثمرون ان الاسهم الممتازة اصبحت كالسند او الصك، سلعة مضمونة مأمونة ومحصنة ضد تقلبات الزمن وعوامل التعرية في الاسواق، وبالتالي اذا اردت تعظيم العوائد فلا بد من البحث واكتشاف فرص جديدة اخرى ذات مستقبل واعد اخذت طريقا صحيحا لتحسين ادائها وتنويع مصادرها وبناء اصول مدرة للدخل.

ظاهرة ٢٠٠٧

تذكر مصادر مالية مراقبة ان ظاهرة العودة الى الاسهم الصغيرة برزت بشكل واضح خلال الربع الاول من ٢٠٠٧ لأن عدة مجموعات وفقا لاستراتيجيات وخطط مسبقة نفذت عمليات استحواذ بعضها باتفاق واخرى بالشراء المباشر حتى السوق، وفقا لرؤية خاصة لتلك الشركات تهدف لوضعها في دائرة الضوء اما محليا او اقليميا عبر تخصيصها كأذرع.

انفتح باب التعاون والتحالفات بشكل واضح ايضا خلال الربع الاول من ٢٠٠٧، بعد ان ظل خلال العام الماضي مغلقا خوفا من الأسهم الورقية، في المقابل كانت هناك مفاوضات اتفاقات شفهية اثمرت في بداية ٢٠٠٧ عن عودة الاهتمام بالاسهم الصغيرة.

تبادل الملكيات بشكل استراتيجي وبمعدلات تؤكد النظرة الاستثمارية طويلة الأجل، شجع قاعدة عريضة من المستثمرين على الاستثمار في أسهم اسعارها السوقية متدنية املا في ان تحقق على المدى المتطور اداء ايجابيا.

أداء يفوق العائد

وبمراجعة سريعة لأداء الشركات على صعيد الأسعار السوقية، فإن اكثر من ٣٠ شركة من الشركات الصغيرة والرخيصة حققت

توزيع أسهم المنحة في ٢٠٠٦

القطاع	عدد أسهم المنحة	قيمة أسهم المنحة (بالمليون دينار)
البنوك	٦١٠,٢٤٠,٠٠٠	٦١,٠٢٠
الاستثمار	٨٨٣,٣٠٠,٠٠٠	٨٨,٣٣٠
التأمين	١٢,٥٦٨,٠٠٠	١,٢٥٦
العقار	٦٠٠,١٠٠,٠٠٠	٦٠,٠١٠
الصناعة	٢٩٢,٧٠٠,٠٠٠	٢٩,٢٦٠
الخدمات	١,٤٢٩,٠٠٠,٠٠٠	١٤٢,٩٢٠
الأغذية	١٣٦,٨٨٠,٠٠٠	١٣,٦٨٠

● بلغ عدد الأسهم الجديدة بزيادات رؤوس الأموال بعلاوات اصدار ١,٠٦٩ مليار سهم وبقيمة نحو ١٠٧ ملايين دينار

قفزات كبيرة تراوحت ما بين ١٩ و٧٠٪ في اسعارها خلال الربع الأول. وإذا ما افترضنا ان اقل شركة منحت المستثمرين عائدا على الاستثمار نتيجة التوزيعات عن ٢٠٠٦ بمقدار ١ إلى ٩٪ فقط، مضافة الى التغير في اسعار الأسهم الذي تراوح ما بين ١٩ و٧٠٪، فإن المعادلة النهائية للعائد خلال ربع فقط يتراوح ما بين ال ٢٠ و٧٩٪، وتعتبر تلك المعدلات الأعلى بحسب ما تؤكده المصادر المالية على صعيد اي سوق مالي في المنطقة.

ماذا وراء عدم التوزيع؟

لفت المراقبون الى لجوء بعض الشركات الى عدم توزيع ارباح لاسباب عدة اهمها عدم مقدرتها بالفعل على توزيع الارباح ،كما ان الاسهاب السابق في توزيع المنح اثر كثيرا في الشركة.

معاييرنا ومعاييرهم

اكد بعض المراقبين على ضرورة الالتفات للمعايير المطبقة في الاسواق العالمية المتقدمة بالنسبة لموضوع التوزيعات، حيث تعتبر هذه الاسواق ان التوزيعات النقدية هي الاساس الذي يتم الحكم من خلالها، وليس توزيعات المنحة التي يجب ان تتم في اضيق الحدود بينما في الكويت حدث ولا حرج.

يدعم الاتحاد الجمركي والسوق المشترك

هيئة التقييس الخليجية: إقرار مشروع التحقق من المطابقة

أعلن الأمين العام لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور راشد بن فهد، ان المجلس الفني للهيئة أقر التقرير النهائي لمشروع التحقق من المطابقة الخليجي، الذي تم تنفيذه عن طريق شركة استشارية استرالية - نيوزيلندية متخصصة في هذا المجال.

وأشار الى ان ابرز توصيات المشروع الهادف لدعم الاتحاد الجمركي الخليجي ونقطة الدخول الواحدة والسوق الخليجي المشترك، الذي سيبدأ تنفيذه في أول يناير عام ٢٠٠٨ إنشاء جهاز اعتماد خليجي يكون مسؤولا عن تقديم خدمات الاعتماد في دول المجلس، وتنفيذ تجمع خليجي للمترولوجيا، وتوحيد قوانين المسؤولية عن المنتج ومراقبة السوق.

وقال بن فهد ان المجلس اصدر توصيات مهمة عدة في مجالات التقييس المختلفة واتخذ خطوات جريئة وسريعة كمرحلة انتقالية لوضع اجراءات موحدة لتطبيق المواصفات القياسية في دول المجلس ليتم تنفيذها بشكل موحد في منافذ الدخول الأولى دعما لتطبيق متطلبات الاتحاد الجمركي في الوقت المحدد، وتسهيل حركة انسياب السلع وفق قائمة الأولوية لبعض فئات السلع تم اختيارها بعناية حسب حجم تداولها وخطورتها على صحة وسلامة المستهلك والبيئة، مشير الى ان هذه الخطوة ستتم بوساطة اللجنة الخليجية للتحقق من المطابقة التي تم انشاؤها لهذا الغرض.

وأوضح انه تم اقرار ٢٥٠ مواصفة خليجية منها ٣٤ لائحة فنية خليجية، ليكون المعروض على مجلس الإدارة للاعتماد أكثر من ٧٠٠ مواصفة قياسية ولائحة فنية خليجية، كما أقر المجلس الفني الحساب الختامي للهيئة لعام ٢٠٠٦ وأوصى برفعه الى مجلس إدارة الهيئة لاعتماده، كما أجاز كل التصرفات المالية والإدارية للهيئة، اضافة الى موافقته على الخطة الاستراتيجية للهيئة للسنوات الثلاث المقبلة.

ولفت الى ان المجلس الفني العاشر لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون، كان قد بحث الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٩ وناقش مخرجات مشروع تطوير نشاط التحقق من المطابقة على مستوى دول المجلس بما يحقق الترابط والتكامل بين دول المجلس ويعزز مسيرة الاتحاد الجمركي وصولا الى السوق الخليجية المشتركة وفقا للجداول الزمنية الموضوعة.

موديز وستاندرد والبنك الدولي تخفف من احتمالات المخاطر

صلابة اقتصادات الدول الخليجية تعصم استثماراتها من تأثيرات التطورات الإيرانية

أكد خبراء اقتصاديون على أن ارتفاع حدة التوتر بين ايران والغرب، لن يؤثر في قدرة دول الخليج العربية الغنية بالنفط على جذب الاستثمارات الاجنبية، وذلك بسبب صلابة اقتصاداتها.

وقال خالد هولدار، نائب مدير وكالة موديز لخدمات المستثمرين "إن المنطقة تتمتع بوضع جيد ومن غير المرجح ان يتغير هذا الوضع"، مضيفاً على هامش مؤتمر للاستثمار في دبي، "لو كنا نعتقد فعلا ان هناك مخاطر بسبب حرب في ايران، لكنا تراجعنا".

وسبب التوتر في منطقة الخليج هو المواجهة الحادة التي تخوضها طهران مع الغرب بسبب برنامجها النووي ورفضها تعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم واتهام واشنطن لها بالسعي خلف هذا البرنامج الى التسلح النووي.

ويرى الخبراء الاقتصاديون أن العائدات النفطية الهائلة والاعلان عن انفاق كبير على البنى التحتية ومن اجل تعزيز التنوع الاقتصادي في الدول الخليجية، منعت التداعيات الممكنة لجو عدم الاستقرار الجيوسياسي على المستوى الاقليمي.

وقالت مونيكا مالك من مصرف "ستاندرد تشارترد بنك" حتى الآن، الوقع كان ضئيلا مشيرة الى ان السوق ركز على الخطط الاستثمارية للحكومات في المنطقة، مما ابعد شبح التطورات في ايران».

وأضافت «حتى مع وجود احتمال ضعيف لهجوم على ايران، فاننا نتوقع هجوما يتركز على اهداف محددة وليس حربا».

من جهتها، قالت يوكيكو اومورا نائبة رئيس وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الاطراف في البنك الدولي إنه لا ينبغي تعميم المخاطر الموجودة في الشرق الاوسط في شمال افريقيا مثلا، مضيفة "للاسف يتم النظر الى هذه المنطقة كوحدة واحدة (..) بينما هناك عدد صغير من البلدان غير المستقرة".

وأكد وزير الدولة الاماراتي للمالية محمد خلفان بن خرباش على أن الامارات نجحت في خلق جو ملائم للاستثمارات.

وبحسب احصائيات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، فان الامارات اجتذبت عام ٢٠٠٥ استثمارات اجنبية بلغت ١٢ مليار دولار مقابل ٨,٣٥٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤ .

وبحسب ارقام الجهة نفسها فان الاستثمارات الاجنبية في السعودية ارتفعت من ١,٩٤٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤ الى ٤,٦٦٢٨ مليارات دولار عام ٢٠٠٥ وفي البحرين من ٨٦٥ مليون دولار في ٢٠٠٤ الى ١,٠٤٩ مليار دولار في ٢٠٠٥ .

وفي الفترة نفسها، سجلت الاستثمارات الاجنبية ارتفاعا في قطر من ١,١٩٩ مليار دولار الى ١,٤٦٩ وفي سلطنة عمان من ٢٠٠ مليون دولار الى ٧١٥ مليون دولار.

اما الكويت فلم تسجل عام ٢٠٠٥ الا ٢٥٠ مليون دولار من الاستثمارات الاجنبية، الا ان الرقم يشكل عدة اضعاف ارقام ٢٠٠٤ عندما بلغت الاستثمارات الاجنبية ٢٤ مليون دولار.

دبي تنشىء بورصة للؤلؤ

بعد الذهب والالماس وحتى العقود الآجلة للنفط جاء دور اللؤلؤ لتكون له بورصته في دبي.

وأمس اعلن 'مركز دبي للسلع المتعددة' اطلاق 'بورصة دبي للؤلؤ' لتكون، كما قال المدير التنفيذي للعمليات احمد بن سلطان بن سليم، منصة لتداول اللؤلؤ في العالم، مضيفا ان البورصة الوليدة ستدعم تداول اللؤلؤ في مختلف انحاء العالم وتوفر تسهيلات لاقامة مزادات.

وأوضح ابن سليم في مؤتمر صحفي عقده امس ان دبي تهدف من هذا المشروع توسيع قطاع السلع الثمينة في 'مركز السلع المتعددة' واعادة احياء تجارة اللؤلؤ في الامارات، مشددا على ان البورصة الجديدة ستعمل على تسهيل تجارة اللؤلؤ والتواصل بين المزودين والمشترين حول العالم وتتيح تأسيس علاقات بين الشركات العاملة في هذا المجال كما توفر خدمات تصنيف اللؤلؤ بالتعاون مع 'مختبر اللؤلؤ' في مملكة البحرين. وأشار ابن سليم الى ان قطاع اللؤلؤ الخام يقدر حجم تجارته بمليار دولار اميركي وانه يشهد انتعاشا كبيرا منذ عام ٢٠٠٥ حيث ارتفع حجم الانتاج العالمي بنسبة ٢٣,٦ في المائة.

٢٥٧ مليون دينار أقساط ٢٠٠٦

الأردن: إقبال على تأسيس شركات تأمين تكافلي

اظهرت أرقام صادرة عن الاتحاد الأردني لشركات التأمين ان أقساط التأمين في السوق المحلية ارتفعت في العام الماضي الى نحو ٢٥٧ مليون دينار من ٢١٩,٣ مليون دينار في العام ٢٠٠٥ ونحو ١٩١,٤ مليون دينار في العام ٢٠٠٤، أي بزيادة نسبتها ١٧,٢ في المائة عما كانت عليه في العام ٢٠٠٥، والتي كانت شهدت بدورها زيادة نسبتها ١٤,٦ في المائة عما كانت عليه في العام ٢٠٠٤ .

وكانت السوق التأمينية حققت في السنوات الماضية نقلة نوعية بزيادة نشاطها وسعي بعض الأطراف الى تأسيس شركات لإعادة التأمين والنشاط الملحوظ في مجال التأمين الاسلامي المرتكز على مبادئ التشريع الاسلامي.

وأمام هذا النشاط الملحوظ بادر ديوان التشريع في عام ٢٠٠٥ باقتراح تعديلات قال انها تهدف الى الارتقاء بدور قطاع التأمين وتحقيق التوازن بين مختلف الاطراف المعنية بتطبيق أعمال التأمين وأنشطته، فضلا عن اجراءات لمكافحة غسل الأموال في أنشطة التأمين.

وفي هذا الاطار قدمت هيئة قطاع التأمين مشروع نظام التأمين لديوان التشريع متضمنا تعديلات تتضمن اجراءات تهدف الى معالجة كثير من جوانب النقص في القانون الذي يعود الى العام ١٩٩٩ ووضع نظم اجرائية تتعلق بعمل الهيئة أو بأعمال التأمين في صورة عامة والحد من تداخل الصلاحيات والازدواجية في القرارات والاجراءات الناجمة عن تعدد التشريعات.

وكان التطبيق العملي لأحكام قانون مراقبة أعمال التأمين الحالي أثبت وجود بعض الثغرات التي كان من الضروري معالجتها لتتمكن هيئة قطاع التأمين من القيام بمهامها وفق الصلاحيات الموكلة اليها وأهمها تنظيم أعمال التأمين، بحيث يصبح مشروع النظام بعد اقراره أكثر انسجاما مع القوانين الخاصة بالهيئات التنظيمية والاشرافية.

الأردن يحقق مليار دولار دخلاً من السياحة

قال وزير السياحة والآثار الاردني اسامة الدباس ان دخل الاردن من القطاع السياحي خلال العام الماضي بلغ مليارا و١٦٤ مليون دينار اردني، بزيادة قدرها ١٤٢ مليون دينار عن عام٢٠٠٥ وبنسبة ١٣,٩ في المائة.

ونقلت وكالة الانباء الاردنية عن الدباس قوله ان الوزارة في طور اعادة هيكلة قطاع السياحة ودراسة انشاء (غرفة) سياحية للاردن تضم جميع الجمعيات السياحية تحت مظلة واحدة وتعديل نظام هيئة تنشيط السياحة وتفعيل دور القطاع الخاص بالهيئة والقطاع السياحي ككل.

واضاف الدباس ان الوزارة تتطلع ايضا الى تطوير قانون السياحة الحالي للخروج بقانون عصري

كما تضمن مشروع النظام الجديد اقتراحا بالطلب الى شركات التأمين زيادة رؤوس أموالها بحيث يصبح الحد الأدنى لرأسمال شركة التأمين التي لا تضم فرعا للتأمين على الحياة عشرة ملايين دينار، أما الشركات التي تضم فرعا للتأمين على الحياة فالحد الأدنى المقبول لرأسمالها هو عشرون مليون دينار. وحدد مشروع النظام عام ٢٠١٠ موعدا نهائيا للشركات لزيادة رؤوس أموالها بما يتناسب ومشروع النظام.

وثمة تطور جديد آخر في ما يتعلق بقطاع التأمين هو النشاط الذي يشهده قطاع التأمين الاسلامي (التكافل) القائم على العمل التأميني بما يتوافق وأحكام الشريعة الاسلامية. وفي هذا الاطار قدمت مجموعتان استثماريتان طلبات لهيئة قطاع التأمين للحصول على ترخيص لتأسيس شركتي تأمين تعملان وفق أحكام الشريعة الاسلامية. وهناك مجموعتان أخريان في سبيلهما الى تقديم طلبات مماثلة للحصول على تراخيص لتأسيس شركات تنشط في مجال التأمين الاسلامي.

أما شركة 'الأولى'، وهي شركة استثمارية يساهم في رأسمالها مستثمرون أردنيون وعرب فقد بدأت اجراءات تسجيل شركة تعمل في مجال التأمين الاسلامي في وزارة الصناعة والتجارة، تحت اسم 'الأولى للتأمين التكافلي' لتكون احدى الشركات التابعة لمجموعة شركات 'الأولى'.

وكان قطاع التأمين الاسلامي قد شهد انتعاشا في الأعوام الأخيرة حين بدأت شرائح واسعة من المجتمعات العربية تميل الى التعامل بالخدمات المالية المقدمة وفق الشريعة الاسلامية، ومنها الخدمات التأمينية.

وقد انعكس هذا التوجه في الأردن بتأسيس شركة التأمين الاسلامية في العام ١٩٩٦ وفي العام ٢٠٠٥ اتخذت الشركة العربية الأميركية للتأمين خطوة في هذا الاتجاه حين أضافت الى أنشطتها التأمينية نشاطا يقوم على أسس الشريعة الاسلامية، وأضافت الى اسمها عبارة التأمين التكافلي ليصبح اسم الشركة 'الشركة العربية الأميركية للتأمين التكافلي'.

وتعبير 'التكافل' هو المرادف الاسلامي للتأمين التجاري الذي يشهد تحولا في معناه ليصبح التأمين غير القائم على أسس الشريعة الاسلامية. أما التأمين الاسلامي فقد أصبح يشار اليه بوصفه تكافلا باعتباره نوعا من التكافل الاجتماعي.

اكثر تقدما وانفتاحا يلائم المستجدات الحديثة، مؤكدا العزم على تفعيل وتعزيز دور هيئة تنشيط السياحة على الصعيد الخارجي.

واكد اهمية تحقيق الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص لما له من دور رئيسي ومهم في الاستثمارات السياحية واستضافة وفود صحفية واعلامية لزيارة الاردن واصطحابها في جولات اعلامية للمواقع السياحية للكتابة عنها وترويجها خارجيا.

واشار الى ان الحكومة الاردنية تبنت بتوجيهات من العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني استراتيجية وطنية لتطوير ودعم القطاع السياحي تمتد من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٠ التي اعطت الاردن مؤشرا قويا وثقة عالية بمنتجه السياحي وقدرته التنافسية في هذا المجال.

البنك يعتزم مواصلة التركيز على قطاع القروض الاستهلاكية خلال ٢٠٠٧

«البحرين والكويت» يخطط للتوسع في الهند ويدرس ربط "سكنا" بـ"الخليج الإسلامي"

قال رئيس مجلس إدارة بنك البحرين والكويت، عضو مجلس إدارة شركة ممتلكات البحرين (ممتلكات) مراد علي مراد أن لدى بنك البحرين والكويت فرعين في الهند أحدهما في مومباي والآخر في حيدرأباد. منوها بأن السوق الهندي شهد تطورات كبيرة وزادت حدة المنافسة خلال السنوات العشر الماضية، إذ كانت ملكية البنوك حكومية، الا أن السوق شهدت انفتاحا واسعا وبموجب ذلك سمح للمؤسسات الخاصة بفتح مصارف فيها ولذلك أصبح من الصعوبة علينا من خلال الفرعين المتواجدين في الهند المنافسة.

وذكر مراد انه «خلال العام الماضي ٢٠٠٦ سعى البنك إلى بيع الفرعين، لا بهدف الخروج من السوق الهندي، أو عدم التعامل مع هذا السوق الواسع، وإنما بغرض التغيير في نوع استثماراتنا هناك، وبالفعل حصلنا على أحد الأطراف لشراء الفرعيين، إلا أن الموافقة المطلوبة لبيع أصول الفرعين مع الترخيص لم تتم الموافقة عليها خلال العام الماضي».

وقال إن «مجلس إدارة بنك البحرين والكويت ينظر حاليا في هذا الموضوع عبر دراسة الأفكار المطروحة، والخيارات المتاحة. منوها بأن السوق الهندي تعتبر سوقا واسعة ويمكنها أن تمول المشاريع، كما أن الفرصة متاحة لقيام تعاون بين المصارف في البحرين والمصارف الهندية الموجودة لدينا على أساس تمويل مشاريع مشتركة».

بيع أصول

وأكد مراد انه في أواخر العام ٢٠٠٥ اتخذ البنك قرار بيع أصول وترخيص الفرعيين في الهند، وقد توصل البنك إلى طرف لديه الرغبة في الشراء ، الا انه للأسف لم تتم صفقة البيع نظرا لعدم حصولنا على الموافقة بيع رخصة الفرعيين من الجهات الرسمية ممثلة بالمصرف المركزي. وقال: «نحن ندرس عدة خيارات في هذا الشأن منها إمكان تحويل النشاط إلى جانب محدد في مجال الاستثمار، أو في مجال التوسع في السوق الهندي». منوها بانه عند الرغبة في العمل في السوق الهندي والاستثمار فيه، من الضروري أن يكون هذا العمل كبير الحجم، مع وجود انتشار جيد إضافة إلى وجود شبكة فروع وان تسعى إلى شراء مؤسسة هندية تمتلك هذا الانتشار وشبكة الفروع، وعن طريق الاستحواذ على هذه الشركة يمكن تحقيق هذا الانتشار. وأعرب مراد عن تفاؤله بالسوق الهندي، وعن إمكان البنك في القدرة على مواصلة عمله ونشاطه في السوق الهندي. وردا على سؤال بشأن نية المصرف شراء مؤسسة هندية أجاب مراد انه «لا يرغب في استباق الحوادث، إذ إن مجلس الإدارة يدرس حاليا كل الاحتمالات والخيارات المتاحة وقد يحتاج إلى دراسة تعدها مؤسسة استشارية لمعرفة هذه المجالات».

وذكر بحسب الوسط البحرينية أن لدى المصرف الآن شركة (سكنا) وبنك الخليج الإسلامي للاستثمار الذي تأسس في العام ١٩٩٩ عبر شراكة مع مؤسسة خارج البحرين وتملك ٣٥٪ في حين يمتلك المصرف ٦٥٪ الا انه خلال العامين الأولين من بدء العمل لم يتحقق النجاح المطلوب ووجدنا أن الجانب غير البحريني يرغب في بيع حصته بالبنك، ولذلك قام المصرف باستملاك بنك الخليج الإسلامي للاستثمار وكان رأس ماله يبلغ ١٢,٥ مليون دولار.

وأضاف انه «في تلك الفترة لم تكن المؤسسات الإسلامية بدأت نشاطها بالصورة والحجم الذي عليه الآن، ولذلك احتفظنا بالترخيص وكان العمل متوقفا حتى العام الماضي ٢٠٠٦، إذ تم بحث الموضوع مرة أخرى ودرسنا البيئة المصرفية الموجودة بمختلف أنشطتها سواء الجانب التقليدي أو الإسلامي منه ولذلك شعرنا بوجود فرصة، واتخذنا قرارا بالعمل من جديد لتنشيط بنك الخليج للاستثمار، وتم تعيين مجلس إدارة جديد يتولى دراسة أوضاع السوق والمجالات التي يمكن الدخول فيها».

ربط سكنا ببنك الخليج الإسلامي

وأوضح مراد «اننا ندرس حاليا إمكان ربط (سكنا) ببنك الخليج الإسلامي للاستثمار في المستقبل، لوجود العلاقة الوثيقة بينهما في العمل المصرفي الإسلامي». مشيرا إلى أن سوق البحرين وعبر استراتيجيات بحثت منذ سنوات سيبقى محدودا من ناحية الكثافة السكانية والرقعة الجغرافية ولذلك لا يمكن العمل الا بتنويع الخدمات التي تقدم. من هنا تم طرح مشروع البطاقات الائتمانية والمصرف الإسلامي، وكذلك مجموعة أنشطة في مجال التأمين عبر تحالف تم مع الشركة البحرينية الكويتية للتأمين على أساس تقديم خدمات تأمينية عبر شبكة فروع المصرف المختلفة، وهي جميعها - الأعمال- تهدف إلى توسيع الأعمال وتخطي مرحلة تقديم خدمة مصرفية محدودة، إلى مرحلة تقديم خدمات مالية وهذا ما تم عبر اقامة مشروع مجمعات مالية في مناطق البحرين بدأ أولها في العدلية، والبديع وتقدم عددا من الخدمات المالية، مثل الحصول على البطاقة الائتمانية، والتأمين وخدمة الاتصالات، بحيث يحصل الزبون على مجموعة من الخدمات الكثيرة سواء المصرفية والمالية والاستشارات وغيرها تحت سقف واحد. وبخصوص الرسوم العديدة التي تستحصلها المصارف من زبائنها قال مراد ان «هذه الرسوم أصبحت امرا طبيعيا نظرا لتقديم المصارف خدمات من دون مقابل مثل حصول الشخص على كشف الحساب من الصراف الآلي إضافة إلى توفر كل الخدمات المصرفية على شبكة الانترنت».

وأضاف قائلا «أما بخصوص الرسوم التي تخصم على تحويلات أموال الصناديق الخيرية فإن البنك لديه مجموعة من الأعمال الخيرية والإنسانية عبر (بند الاعانات) الذي يقدم دعما ماليا سنويا وهو دعم أكبر بكثير من الرسوم التي تفرض على تحويل الأموال للصناديق الخيرية».

السوق الكويتي

وقال إن «للمصرف دورا في عمليات تمويل في المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات عبر تمويل مشاريع كبيرة في مجالات الطاقة، وهي قروض مشتركة، إضافة إلى تواجد البنك في الكويت منذ العام ١٩٧٧ إذ إن

سوق الكويت شهد انفتاحا كبيرا منذ عام تقريبا، إذ سمح للمصارف غير الكويتية بالعمل هناك، فالسوق الكويتي سوق نشط، إذ إن السيولة موجودة والنشاط الاقتصادي ممتاز ما يحتم علينا استغلال الفرص المتاحة». وذكر أن العام الماضي شهد نموا كبيرا في محفظة القروض بلغت نحو ٢٥٪ إلا أن القروض الاستهلاكية تراجعت نوعا ما في العام الماضي نظرا للوائح الجديدة التي أصدرها مصرف البحرين المركزي وتتعلق بالمبالغ وسنوات الأقساط.

القروض الاستهلاكية

وقال إن «المصرف سيواصل في العام الجاري التركيز على قطاع القروض الاستهلاكية عبر ابتكار خدمات جديدة لقروض الأفراد الاستهلاكية مع العمل على زيادة محفظة المصرف في هذه القروض. وفي ما يخص سعي المصرف إلى الاقتراض الخارجي ذكر مراد انه في العام الماضي ٢٠٠٦ وقع المصرف أكبر صفقة بالنسبة لمصرف تجاري في البحرين إذ تم الترتيب لاقتراض بحد أعلى (مليار دولار) ترأس مجموعة الاقتراض (سيتي بنك)، و مصرف (HSBC) وهما مصرفان حصلا على موافقة ورغبة مجموعة مصارف من خارج البحرين بالمشاركة في تمويل المصرف وقد رتب المصرف أول إصدار لسندات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار وتم سحب المبلغ في العام الماضي ٢٠٠٦ والآن توجد ٥٠٠ مليون دولار أخرى جاهزة لتلبية احتياجات المصرف إذا دعت الحاجة فالمصرف لديه مشاريع كبيرة، ومشاريع تمويل قد نلجأ إلى سحب جزء من مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتلبية الحاجات والأولويات مثل زيادة رأس المال في بعض الشركات التابعة للمصرف». وأوضح مراد أن المصرف تحسن تصنيفه حسب مؤسسات التصنيف الائتمانية.

«سكنا» تطرح برنامجا لتحرير العقار

طرحت سكنا للحلول الاسكانية المتكاملة عرضا جديدا يتيح لملاك المنازل استغلال الكنوز القيمة المخبأة في الأصول العقارية التي يمتلكونها حالياً وذلك عن طريق برنامج تحرير قيمة العقار الذي يتيح لهم القدرة للحصول على الأموال مقابل القيمة الحالية للعقار الموجود بحوزة الفرد، وباستخدام عقد الملكية كضمان.

وقال ر. لاكشمانان، الرئيس التنفيذي في سكنا: «أن حل تحرير قيمة العقار يوفر أداة تمويلية غاية في المرونة نطرحها استجابة لاحتياجات العملاء الذين هم ملاك للعقارات.

حيث سيكون بامكانهم الاستفادة من القيمة المخبأة في عقاراتهم، وهي قيمة ستكون مرتفعة بدون شك بالنظر لظاهرة النمو المتسارع في قيمة العقارات في البحرين في السنوات القليلة الماضية».

وأوضح أنه بالاستفادة من عرض سكنا لتحرير قيمة العقار يصبح بامكان الملاك تحقيق مختلف متطلباتهم في التمويل، على سبيل المثال بشراء منزل آخر أو للاستثمار في عقارات جديدة، أو القيام بتجديدات أو بتوسعات في عقارات يمتلكونها. كما يمكنهم أيضاً استخدام العائد لتمويل تعليم أبنائهم أو حتى توليد رأس مال استثماري لبدى مشروع جديد.

وأضاف لاكشمانان: «بتحرير القيمة الموجودة في عقاراتهم سيصبح لدى عملاءنا قدرة أكبر على استخدام القدرات المخبأة في أصولهم العقارية، وسيكتشف الكثيرون أنه كان لديهم بالفعل ثروة أكبر بكثير مما كانوا يعتقدون».

يذكر أن تحرير قيمة العقارات، أداة تمويلية يجري العمل بها منذ زمن في أسواق الرهونات بالولايات المتحدة وأوروبا إلا أنها ما زالت مفهوماً جديداً نسبياً في الخليج.

يذكر أن شركة سكنا مملوكة مناصفة بين بنك البحرين والكويت ومصرف الشامل بالبحرين.

حقيقة مفاجئة.. تأخر اكتشافها سنتين

الاقتصاد اللبناني نما ٧,٤٪ في ٢٠٠٤

انجزت ادارة الاحصاء المركزي في لبنان (ادارة حكومية) تقرير الحسابات الاقتصادية لعام ٢٠٠٤، وهو الثاني من نوعه، في اطار المشروع المشترك مع معهد 'إنسيه' الفرنسي الهادف الى اعادة بناء قاعدة للحسابات الوطنية في هذا البلد الذي نال سابقا لقب 'جمهورية بلا ارقام'.

■ خدمة الدين العام تشكل ١٣٨٪ من اقتطاعات الدخل

واطلق التقرير الجديد مفاجاة تتمثل بتقدير معدل نمو الناتج المحلي القائم في عام ٢٠٠٤ بنسبة ٧,٤ في المائة، ليرتفع الى ٣٢٣٥٧ مليار ليرة (ما يعادل ٢١,٥ مليار دولار)، علما بان التقديرات السابقة كانت تدور حول نسبة ٥ في المائة، وكانت تعتبر تقديرات مغالية.

مصادر النمو

وجاء هذا النمو اللافت، بحسب التقرير، نتيجة ازدياد الطلب الخارجي والطلب الداخلي، في حين ظل معدل تضخم أسعار المواد الاستهلاكية تحت السيطرة ولم يرتفع الا بنسبة ٣,١ في المائة، بينما ارتفعت أسعار المستوردات بنسبة ٦,٧ في المائة. بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية وتقلبات اسعار الصرف لا سيما اليورو ازاء الدولار، باعتبار ان نصف مستوردات لبنان مصدرها دول الاتحاد الاوروبي.

الاستهلاك

ويوضح التقرير ان النمو في عام ٢٠٠٤ نجم عن الاستثمارات والصادرات كما في السنوات السابقة، باستثناء عام ٢٠٠١ التي كان الاستهلاك يلعب دورا مهما فيها.

فقد سجل الاستهلاك في عام ٢٠٠٤ نسبة نمو خفيفة (٥,٦ في المائة)، في حين سجل الانتاج نموا كبيرا ناتجا من نمو الصادرات (٢٥,٩ في المائة) والاستثمارات (٢٣,١ في المائة للاستثمارات الخاصة وللتغير في المخزون و٩,٨ في المائة للاستثمارات العامة).

تطور الاستثمارات

لقد شهدت الاستثمارات الخاصة فترة من التراجع، واستعادت زخمها بقوة في عام ٢٠٠٣ (+١٧,٥ في المائة) وحافظت على ازدهارها في عام ٢٠٠٤ (+٢٥,٤ في المائة). ويعود الفضل في ذلك الى تدفق الرساميل الاجنبية.

وارتفعت حصة الاستثمارات الخاصة من الانفاق الوطني من ١٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ الى ١٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٣ و ١٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤ وفي المقابل لم تستعد الاستثمارات العامة نشاطها الا في عام ٢٠٠٤ (+١٢,١ في المائة).

العجز التجاري

وفي المقابل، فان العجز التجاري بالسلع والخدمات

الذي كان يغطي في الاصل ٢٥,٥ في المائة من الانفاق الوطني في عام ١٩٩٧ تراجع الى ١٦,٢ في المائة من هذا الانفاق في عام ٢٠٠٢، وارتفع هذا المعدل من جديد الى ١٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٣ و١٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤ .

قطاعات انتاج السلع

وشهدت قطاعات انتاج السلع تراجعا مستمرا، فقد تراجعت حصة قطاع الزراعة من الناتج الى ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤، الا ان ميل القطاع التصنيعي الى التراجع انعكس منذ عام ٢٠٠٣ ، اذ ان حصة هذا القطاع من الناتج انخفضت من ١٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٧ الى ١١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢، ثم عادت وسجلت ارتفاعا طفيفا في العام ٢٠٠٣ لتبلغ ١١,٨ في المائة، واستقرت على هذا المستوى في عام ٢٠٠٤ وقد بلغت نسبة مساهمة هذين القطاعين المنتجين للسلع ما مجموعه ١٧,٠ في المائة.

تبعية الاقتصاد الوطني

وزادت تبعية الاقتصاد الوطني للتحويلات الخارجية، فقد كان العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج يغطى دائما بفضل التحويلات الخارجية التي كانت تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني اما على نحو مباشر او غير مباشر وذلك من خلال تكوين ادخار الاسر. اما التحويلات غير الاستثمارات المباشرة، فقد انتعشت في عام ٢٠٠٣ بعد تراجعها في الاعوام السابقة، وحافظت على مستواها في عام ٢٠٠٤، لتساهم في تقوية طاقة تمويل القطاع الخاص، مما ادى الى نمو ودائع المقيمين في المصارف التجارية على نحو ملحوظ.

ميزان المدفوعات

وبقي ميزان المدفوعات ايجابيا، اذ إن التحويلات الجارية او الرأسمالية المهمة المصحوبة في غالب الأحيان باستثمارات مباشرة أو باستثمارات في سندات الخزينة سدت عجز الميزان التجاري، مما أدى إلى حصول فائض في ميزان المدفوعات.

الادخار الوطني

وتراجع الادخار الوطني بنسبة ضئيلة مقارنة مع عام ٢٠٠٣ بعد ما بلغ اوجه في عام ١٩٩٨ (٤٤٧٦ مليار ليرة)، الى ٣٤٥٥ مليارا نتيجة زيادة نفقات الاستهلاك.

مساهمة المصارف

وسجل في عام ٢٠٠٤ عودة مساهمة المصارف بتمويل الاستثمارات الخاصة، اذ استعادت القروض المصرفية للقطاع الخاص زخمها وأصبح تغيرها إيجابيا ومثلت ١٨,٨ في المائة من استثمارات هذا القطاع، وذلك بعد أن تراجعت مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمارات الخاصة منذ عام ١٩٩٧ ولتصبح سلبية في عام ٢٠٠٣ .

العجز العام

وتراجع العجز العام باستمرار وبات يمثل ٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٤، وبقي عبء الدين العام مهما وبقيت الفوائد لخدمته مسيطرة رغم تراجعها فبعدما كانت تشكل ١٤٩,٣ في المائة من اقتطاعات الدخل ارتفعت الى ١٨٤ في المائة في عام ٢٠٠٢ وتراجعت الى ١٣٨ في المائة في عام ٢٠٠٤ .

السنيورة

وفي تعليق له على هذه النتائج اعتبر رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة ان الحسابات القومية مسألة شديدة الصلة بالاوضاع السياسية لما لها من تأثير على مستوى ونوعية عيش الناس ومصادر رزقهم وتطور مستقبلهم.

وقال ان عام ٢٠٠٤ سجل نموا حقيقيا بحدود ٧ في المائة. الا ان النمو ما لبث ان تراجع نتيجة الاعمال الاجرامية والارهابية التي ارتكبت وكان افظعها اغتيال الرئيس رفيق الحريري. لكن الذي جرى بعد ذلك، ان نشاط اللبنانيين وايمانهم بوطنهم عاد واندفع في اتجاه ان يحقق الاقتصاد نموا كان متوقعا في عام ٢٠٠٦ بحدود ٦ في المائة على اساس سنوي، وذلك كما كانت تشير المؤشرات الاقتصادية حتى نهاية حزيران ٢٠٠٦ . لكن هذا التوقع احبطه العدوان الاسرائيلي في يوليو الماضي ودخلنا مرحلة خطرة من النمو السلبي ما زلنا نعانيه حتى الآن.

١٦٥ مليون دولار يومياً خسائر توقف تصدير النفط

أفاد مسؤول نفطي عراقي ان العراق يخسر يوميا ١٦٥ مليون دولار جراء توقف تصدير ٣٠٠ ألف برميل يوميا من النفط الخام عبر ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط.

وقال المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن اسمه قوله: «ان تصدير النفط الخام العراقي عبر ميناء جيهان التركي لا يزال متوقفا بسبب العمليات التخريبية التي تستهدف انابيب التصدير».

واضاف: «ان معدلات تصدير النفط الخام العراقي بلغت خلال شهر مارس الماضي ١,٥٦١ مليون برميل في اليوم منها ١٢ ألف برميل عبر الاراضي السورية والباقي عبر الموانئ العراقية جنوب البلاد».

من جهة اخرى صرح فلاح العامري المدير العام لشركة تسويق النفط العراقية (سومو) ان شركة النفط العراقية الكويتية ستبدأ مطلع الشهر المقبل عمليات ضخ ٣٥٠٠ طن من المشتقات النفطية الى العراق في إطار عقد ابرم بين البلدين لسد احتياجات البلاد من المحروقات التي تواجه نقصا شديدا.

واضاف: «ان مفاوضات تجري حاليا مع شركات تركية لهذه الاسباب لتأمين متطلبات المناطق الشمالية من المحروقات، فيما تواجه عمليات استيراد المنتجات النفطية من ايران مشاكل فنية وان بلاده تفكر في إعادة النظر في العقود المبرمة معها بسبب هذا التلكؤ في تنفيذ العقود المبرمة».

القطاع المصرفي الخاص لم يتطور

رغم ٤ سنوات من «التحرير»

اضطرابات العراق تعطل دخول البنوك الأجنبية

قال مصرفيون ان البنوك الاجنبية تنتظر أن يستقر الوضع الامني في العراق قبل دخوله او توسيع وجودها المحدود فيه.

واتفق مصرفيون عراقيون ومسؤولون أميركيون في مؤتمر مصرفي بشأن العراق مولته الولايات المتحدة انه بعد اربع سنوات على الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ لم يتطور القطاع المصرفي الخاص الذي يضم ٢٥ بنكا تحمل تراخيص عمل.

وقال حسين الازري مدير المصرف العراقي للتجارة «للاسف فان البنوك الاجنبية لم تلزم نفسها بعد بالعراق فيما يتعلق بالاستثمارات والتدريب ووضع النظم».

وفي عهد الرئيس المخلوع صدام حسين كانت البنوك العراقية معزولة عن العالم الخارجي وتتبع نظاما مصرفيا عتيقا.

ومنذ عام ٢٠٠٣ اشترت بعض البنوك العربية والدولية مثل اتش.اس.بي.سي وبنك الكويت الوطني وكابيتال بنك الاردني وبنك قطر الوطني اسهما في بنوك محلية.

لكن ديفيد مونرو المسؤول البارز في مؤسسة ازدهار التي مولتها الوكالة الاميركية للتنمية الدولية للترويج لاقتصاد السوق والتي نظمت المؤتمر المصرفي للعراق قال ان الاستثمار الاجنبي اقتصر على سبعة بنوك ولم تظهر استثمارت جديدة منذ عام ٢٠٠٥ .

وأضاف مونرو ان الوضع الامني هو العائق الرئيسي حتى بالنسبة للبنوك التي حصلت على موافقة أولية للحصول على تراخيص مثل بنك ملي الايراني وبنك الكويت التجاري والبنك العربي الاردني.

وتابع مونرو «أغلبها ينتظر لمعرفة اتجاه الريح... نحتاج بالتأكيد إلى بعض الوقت حيث يتحقق استقرار نسبي قبل أن يبدأوا في المجيء».

ومن المتوقع ان يفتتح بنك عودة وبنك بيبلوس اللبنانيان فروعا في كردستان العراق في شمال البلاد حيث الوضع الامني أفضل منه في بغداد.

وأضاف أنه في بلد لا يمثل فيه الاقراض الخاص من بنوك صغيرة تديرها أسر سوى أربعة بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي تكون هناك فرص هائلة.

ومضى يقول «هناك طلب كبير مكبوت على الائتمان في العراق... وعندما يتحقق مستوى من الاستقرار اعتقد انه سيكون هناك طلب على الائتمان وتلك البنوك المستعدة لتقديم القروض ... ستستفيد بدرجة كبيرة من دخول السوق».

وتابع المسؤول بالوكالة الاميركية للتنمية الدولية ان أحد أوجه

القصور الرئيسية هو فشل البنوك في العمل كوسيط مالي لجذب الودائع وتقديم القروض لشركات موثوق في جدارتها .وأشار مونرو الى بيانات البنك المركزي التي تظهر أن الاصول الاجمالية للبنوك الخاصة ارتفعت بمعدل متوسط يبلغ ٢٥٤ في المائة في العامين الماضيين واقتصر الاقراض الخاص على التجار بلا أي تنوع.

وذكر مونرو ان خطة الوكالة الاميركية لتشجيع البنوك على اقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر الى ضمانات تقليدية مثل العقارات عن طريق ضمانات تقدمها الشركة العراقية لضمانات البنوك التي تأسست حديثا بدأت تحقق بعض النجاح.

وقال مسؤولون من البنك المركزي ان رفع رؤوس اموال البنوك وزيادة السيولة في العامين الماضيين ظهر في زيادة الاقراض.

ويقول مصرفيون ومسؤولون انه في حين تتراوح أسعار الفائدة حول ٢٠ في المائة على الودائع لدى البنك المركزي ليس مما يثير الدهشة أن تفضل البنوك ان تودع اموالها دون تحمل أي مخاطر.

وقال مظهر محمد صلاح المستشار بالبنك المركزي ان البنوك الخاصة «لها طبيعة متحفظة في منح ائتمان وقد انعكس ذلك في معدلات السيولة الكبيرة التي بلغت ٦٠ في المائة في المتوسط. السياسة النقدية تواجه هذا التحدي الخطير لضمان مساهمة النظام المصرفي الرصين في نمو النشاط الاقتصادي».

الأردن: «خريطة طريق» استثمارية

يعكف الأردن حاليا على إعداد 'خريطة الأردن الاستثمارية' لاستقطاب نحو ٤ مليارات دينار أردني كاستثمارات عربية وأجنبية.

وقال المدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية د. معن النسور في تصريح صحفي ان «خريطة الأردن الاستثمارية، التي تعكف الحكومة الأردنية على إعدادها، ستستقطب استثمارات خارجية تتجاوز قيمتها ٤ مليارات دينار». واضاف النسور، عقب اجتماع ضم الحكام الإداريين في الأردن عقد في العاصمة عمان، أن خريطة الأردن، عند تمامها ستشمل إقامة ٧٥ مشروعا، حجم الاستثمار في كل منها يتراوح بين ١٠ إلى ١٠٠ مليون دينار. وتهدف خريطة الأردن الاستثمارية الى توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات ذات أولوية تنموية تحقق عوائد ربحية جيدة، وتغطي في الوقت ذاته احتياجات ومتطلبات المجتمع الأردني في تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة، إضافة الى النهوض بالاقتصاد الأردني وتعزيز النمو المستدام.

من بينها ٨,٤ مليارات دولار في الكويت

١١٨ مليار دولار الاستثمارات الصناعية الخليجية منها ٨,٤ مليارات في الكويت

قال الدكتور أحمد المطوع أمين عام منظمة الخليج للاستشارات الصناعية إن حجم الاستثمارات الصناعية الخليجية بلغ في نهاية العام الفائت نحو ١١٨ مليار دولار، وكان نصيب الاسد للمملكة العربية السعودية بواقع ٧٥,٧ مليار دولار، ثم الامارات العربية المتحدة بواقع ١٢,٧ مليار دولار، تليها دولة قطر بواقع ١١,٤ مليار دولار، ثم الكويت ٨,٤ مليارات دولار، فالبحرين ٦٠٦ مليارات دولار، واخيرا سلطنة عمان بواقع ٣,٢ مليارات دولار، في حين بلغ عدد المصانع في دول مجلس التعاون نحو ١٠٤٣١ مصنعا، وبلغ عدد العاملين في هذه المصانع نحو ٨١٥ الف عامل.

وأكد المطوع في تصريحات صحفية أمس الأربعاء على هامش إبرام اتفاقية بين المنظمة وإحدى شركات الاستشارات المالية أن منطقة الخليج مقبلة على طفرة صناعية كبيرة لعدة أسباب أبرزها توفير العوائد النفطية التي شجعت الحكومات على الاستثمار الصناعي، مثلما شجعت القطاع الخاص الذي حصل على فوائض مالية من العقار واسواق المال، على التوجه الى القطاع الصناعي بعدما أصيبت أسواق المال بانتكاسة أعادتها الى الوراء، وفي ظل التوجسات من حصول فقاعات عقارية في المنطقة.

وقال المطوع إن فتح الاقتصاد الخليجي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة، فتح المجال امام الصناعات الخليجية للتصدير الى الخارج، مما يحفز تنشيط الصناعات التي كانت في السابق تشكو من محدودية الاسواق المحلية.

بغداد تناشد العرب مساعدتها لمكافحة غسل الأموال

ناشد العراق الدول العربية وخصوصا دول الجوار مساعدته في الحد من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقال ممثل العراق في اجتماعات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مدير مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق صاحب عبود، إن «بلاده تسعى إلى التعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحصول على المساعدات الفنية والخبرات للحد من جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب».

وتهدف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي أنشأتها حكومات ١٤ دولة

وقال إن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بدأت الترويج للصناعات المعرفية التي ما زالت في بدايتها، حيث ان المنظمة الان تقوم باعداد خريطة طريق واستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي حول الصناعات المعرفية.

واكد الدكتور المطوع ان منظمة الخليج للاستشارات الصناعية كانت تعتمد في ميزانيتها على مساهمات الدول الاعضاء، ولكن منذ نحو عام ونصف العام اعتمدت المنظمة استراتيجية جديدة للتمويل الذاتي، فقد شهد عام ٢٠٠٦ الماضي نموا في العائد بنسبة ٢٠٠ في المائة، ومن المتوقع ان يرتفع الى ٣٠٠ في المائة في العام ٢٠٠٧ الحالي، مؤكدا ان استراتيجية المنظمة هي في التمويل الذاتي بنسبة ٨٠ في المائة في العام ٢٠٠٨، مشيرا الى انه في عام ٢٠٠٦ بلغت نسبة التمويل الذاتي نحو ٣٥ في المائة، ويتوقع في العام ٢٠٠٧ ان تصل النسبة الى ٦٠٪.

عربية عام ٢٠٠٤، إلى تبني وتنفيذ المعايير الدولية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيق معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وطالب عبود، خلال الاجتماعات التي عقدتها المجموعة بمشاركة ممثلين عن ١٨ دولة عربية في منطقة البحر الميت الدول العربية بمساعدة العراق على الحد من جرائم غسيل الأموال لما باتت تشكله من مخاطر على الاقتصاد العراقي.

ونفى عبود امتلاك بلاده لإحصاءات رسمية حول حجم عمليات غسل الأموال في العراق، لافتا إلى دراسات تشير إلى أنها في تزايد.

وأكد عبود تعاون البنوك والمؤسسات المالية العراقية مع مكتب مكافحة غسل الأموال العراقي، ولكنه قال «مازلنا في البدايات، ومازلنا بحاجة إلى الخبرات والمساعدات الفنية».

ومن جهته قال ممثل المملكة العربية السعودية، رئيس سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عادل القميش أن «طبيعة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب غالبا ما تتجاوز حدود الدول، وان إجراءات مكافحتهما تستلزم بالضرورة التعاون على المستويين الإقليمي والدولي لحماية الاقتصادات والمجتمعات من الآثار السلبية العديدة لهما».

ولفت عادل العميش إلى اتفاق أعضاء المجموعة على جدول زمني لإعداد تقارير عن كل دولة عضو في المجموعة لتقييم نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيها، مشيرا الى أن العمل يجري حاليا على إعداد تقرير التقييم للمملكة المغربية، وبعدها اليمن. ويعد تقرير التقييم المشترك فريق من الخبراء في الدول الأعضاء في المجموعة وممثلون عن سكرتارية المجموعة بعد زيارة ميدانية للدولة المعنية، وكانت سوريا أول دولة تم إعداد تقرير التقييم لها وتم نشره العام الماضي.

الرقابية للأخذ بعين الاعتبار الطرق والأساليب الحالية في غسل الأموال.

وتقدر إحصاءات الأمم المتحدة والانتربول حجم الأموال المغسولة في العالم بثلاثة تريليونات دولار تعادل ١٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العالم علما بان المكتشف منها لا يزيد على ١٠ ٪ من هذه الأموال.

وكان وزير العدل الأردني شريف الزعبي قد افتتح اجتماعات المجموعة نيابة عن رئيس الوزراء الأردني الدكتور معروف البخيت.

الإيكونوميست: ٩٠٠ مليار دولار في اليابان و٣٠٠ مليار في روسيا

الصين الأولى عالميا في حجم احتياطياتها من العملات الأجنبية بتجاوزها حاجز التريليون دولار

■ الولايات المتحدة صاحبة أضخم اقتصاد في العالم لديها احتياطي متدن من العملات الأجنبية

تعمل الدول جاهدة لتعزيز احتياطياتها من العملات الاجنبية وذلك لتحصين نفسها في مواجهة الكوارث والازمات المالية التي قد تقع على حين غرة، كما تقاس قوة الاحتياطيات وحجمها بقدرتها على تغطية واردات تلك الدولة لعدد من الاشهر فيما لو لم تتوفر لديها مصادر الايرادات.

وبنيان الاحتياطيات من العملات الاجنبية لدولة يستدعي ان يكون اقتصادها قويا وان تكون لديها موارد مالية تستطيع تغطية الاحتياجات الضرورية كالرواتب والاجور لموظفي الدولة وتمويل المشتريات والرفاه الاجتماعي والتقاعد الى جانب الانفاق على المصروفات الرأسمالية والبنية التحتية اضافة الى تحقيق الامن والدفاع عن سيادة البلد، وخلاف ذلك من المسؤوليات التي تقع على عاتق الدولة.

وتتباين الموارد المالية وفقاً لطبيعة الدولة فمنها ما يكون على صورة مصادر وثروات طبيعية كالنفط والغاز كما هو الحال في الدول المنتجة للنفط، او المعادن الثمينة كالذهب والالماس كما في بعض دول افريقيا، ومنها ما يقوم على الصناعة والازدهار الاقتصادي كما هو الحال في الصين وهونغ كونغ وسنغافورة والدول الاسكندنافية، وقد تمكنت هذه الدول بفضل انتاجها الصناعي وقاعدة التصدير القوية لديها من بناء احتياطيات ضخمة

بالعملات الاجنبية، وساعدها في ذلك معدل سعر صرف متدن لعملتها المحلية مقابل العملات الاجنبية الرئيسية كالدولار واليورو والجنيه الاسترليني، وشكل ذلك مصدراً للفائض التجاري في ميزانها مع شركائها التجاريين حول العالم.

ولطالما ضربت الصين عرض الحائط بالمطالبات الملحة من جانب الولايات المتحدة على مدى السنين الماضية لرفع سعر صرف العملة الصينية، ولها عدة اهداف لا تخفى على الكثيرين، منها جعل السلع والواردات الصينية اقل تشجيعاً واجتذاباً للمستوردين، واقل منافسة للمنتجات الامريكية في الاسواق العالمية، فضلاً عن الرغبة في تقليص الفائض التجاري الصيني وبالمقابل تصحيح الوضع بالنسبة للميزان التجاري بين البلدين والذي يميل بشدة لصالح الصين.

تناولت هذا الموضوع مجلة الايكونوميست البريطانية وقالت انه يمكن القول ان السواد الاعظم من الاحتياطيات في العالم من العملات الاجنبية موجود في آسيا، وان معظمها ينحصر في دولتين تقريباً هما الصين واليابان.

وحلت اليابان في المركز الثاني عالمياً من حيث حجم الاحتياطات الاجنبية واليابانية التي تقارب ٩٠٠ مليار دولار التي تعتبر حصيلة ارث من التدخل الحكومي في اسواق العملات الاجنبية اليابانية خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وكانت الحكومة اذ ذاك تهدف من التدخل ابقاء الين الياباني ضعيفا لتشجيع الصادرات اليابانية وتوفير الدعم للاقتصاد الياباني الذي كان يعاني من الضعف والهشاشة خلال تلك الفترة.

اما الصين فجاءت في المركز الأول عالميا بعد تحطيمها الخريف الماضي حاجز التريليون دولار، كما ان نموها المتواصل يمثل دليلا على استعمال سياسة مشابهة لسياسة اليابان في هذا الشأن لجهة دعم الاقتصاد، وتمثل ذلك في ابقاء سعر الصرف خاضعا لسقف محدد لخدمة تعزيز الصادرات.

وقالت الايكونوميست ان روسيا في المرتبة الثالثة باحتياطات تتجاوز ٣٠٠ مليار دولار وتليها تايوان. اما المفارقة فهي ان الولايات المتحدة صاحبة اضخم اقتصاد في العالم فان احتياطياتها من العملات الاجنبية يقل عما لدى دول كثيرة قد تبدو متواضعة مثل تركيا او تايلند او المكسيك او ماليزيا او هونغ كونغ التي كانت الى وقت مستعمرة بريطانية.

غير ان هذا الوضع لا يبدو مستغربا في ضوء العجوزات الهائلة الي تعاني منها الولايات المتحدة سواء في الموازين التجارية مع شركائها في العالم او في ميزانياتها العامة.

ومن حيث النظرية، تعتبر الحاجة ماسة للاحتياطات الاجنبية لتسهيل عمليات تسديد المدفوعات قصيرة الاجل، وتعزيز الثقة في عملة البلد الذي يمتلك تلك الاحتياطيات، غير ان الاحتياطيات التي تمتلكها كثير من الدول النامية في الوقت الحاضر تبدو اضخم بكثير من اية احتياجات معقولة قد تظهر من وقت لآخر.

في دراسة متخصصة عن واقع ومؤشرات الاقتصاد

الأردن: «النمو» يتباطأ للسنة الثانية على التوالي

كشفت دراسة متخصصة أعدتها 'الاستراتيجية الأولى' للدراسات الاقتصادية عن واقع الاقتصاد الأردني للعام الماضي (٢٠٠٦) أن الاقتصاد سجل أداء متفاوتا في القطاعات الاقتصادية المختلفة، فعلى صعيد النمو الاقتصادي أظهر الاقتصاد تباطؤا ملموسا للسنة الثانية على التوالي، حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة نموا نسبته ٦,٤٪ مقارنة مع نمو نسبته ٨,٤٪ و٧,٢٪ خلال العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، على الترتيب. وقد ساهم قطاع «الصناعات التحويلية» في معدل النمو المتحقق بمقدار (١,٩) نقطة مئوية أوما نسبته ٢٩,٧٪. أما قطاعات «النقل والاتصالات»، و«خدمات المال والتأمين والعقارات»، و«تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق»، و«الانشاءات»، و«منتجو الخدمات الحكومية»، فقد ساهمت في معدل النمو المتحقق بمقدار نقطة مئوية واحدة، و٠,٨ نقطة مئوية، و٠,٧ نقطة مئوية، و(٠,٥) نقطة

■ انخفاض في مستوى البطالة.. وارتفاع معدلات التضخم

مئوية، و(٠,٥) نقطة مئوية، على الترتيب. وبذلك تكون هذه القطاعات مجتمعة قد ساهمت بما نسبته ٨٤,٣٪ من معدل النمو المتحقق، اما مساهمة قطاع التعدين، فقد جاءت سالبة وبمقدار ٠,٢ نقطة مئوية، في حين لم يضف قطاع الزراعة اي مساهمة تذكر في معدل النمو الكلي.

الأعلى منذ ١٠ سنوات

من جانب اخر، فقد أنهى المعدل العام للأسعار في سنة ٢٠٠٦ على مستوى هو الأعلى الذي يسجله هذا المؤشر منذ عام ١٩٩٦ حيث بلغ معدل التضخم السنوي، مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ٦,٣٪ مقارنة مع ٣,٥٪ خلال عام ٢٠٠٥ وقد جاء هذا المعدل المرتفع نتيجة لعدة اسباب اهمها استمرار تأثر أسعار السلع والخدمات بقرار رفع أسعار المحروقات الذي اتخذته الحكومة في ظل استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية، والارتفاع غير المسبوق في اسعار السلع الزراعية وخاصة الخضروات، والارتفاع الكبير الذي شهدته اللحوم والدواجن متأثرة بالعديد من العوامل. كما كان لانخفاض سعر صرف الدولار الاميركي/الدينار امام معظم العملات الرئيسية اثر واضح في ارتفاع نسب التضخم. أما بالنسبة لمعدل التضخم، مقاسا بالتغير النسبي في مخفض الناتج المحلي الاجمالي، قد بلغ ٥,٤٪ خلال عام ٢٠٠٦ مقابل ٤٪ عام ٢٠٠٥ وقد جاء هذا النمو، بصورة رئيسية، نتيجة لنمو مخفض بند «صافي الضرائب على المنتجات»، وقطاع «الزراعة»، وقطاع «منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح»، وقطاع «الصناعة التحويلية»، وقطاع «النقل والاتصالات».

البطالة

وتشير البيانات المتاحة الى أن معدل البطالة لعام ٢٠٠٦ قد وصل الى ١٣,٩٪ مسجلا انخفاضا بحوالي نقطة مئوية واحدة عن مستواه في عام ٢٠٠٥ ويعتبر ذلك تطورا ايجابيا في ضوء نمو قوة العمل بمعدل

٥٪ سنويا. أما نسبة الفقر فقد ارتفعت الى ١٤,٧٪ في عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ١٤,٢٪ في عام٢٠٠٢ وقد أشارت بيانات دائرة الاحصاءات العامة الى أن خط الفقر العام في الأردن قد بلغ ٥٠٤ دنانير للفرد الواحد سنويا لعام ٢٠٠٥، مقارنة مع ٣٩٢ دينارا للفرد الواحد سنويا في عام ٢٠٠٢ أي بزيادة مقدارها ٢٨,٦٪. كما بلغت نسبة الفقر في الريف ٢٢,٨٪ خلال عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ١٨,٧٪ في عام ٢٠٠٢، وفي الحضر ١٣,١٪ خلال عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ١٢,٩٪ في عام ٢٠٠٢، الأمر الذي يشير الى تراجع مستويات المعيشة في المناطق الريفية.

أداء الموازنة

وتشير التطورات في جانبي الايرادات والنفقات العامة الى تحسن ملموس في أداء الموازنة العامة، حيث انخفض العجز المالي، بعد المساعدات من ٤٧٦,٨ مليون دينار، أو ما نسبته ٥,٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال العام ٢٠٠٥، ليصل الى ٤٤٣,٦ مليون دينار، أو ما نسبته ٤,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال العام ٢٠٠٦. وقد جاء هذا الأداء الايجابي نتيجة لنمو الايرادات العامة بما نسبته ١٣,٣٪ عن مستواها خلال عام ٢٠٠٥، لتصل الى ٣٤٦٨,٧ مليون دينار، من جهة، وتباطؤ نمو النفقات العامة لتنمو بنسبة ١٠,٦٪، مقارنة مع نمو نسبته ١١,٣٪ خلال العام الذي سبقه، لتصل الى ٣٩١٢,٣ مليون دينار، من جهة أخرى. وتشير البيانات الى تحسن مؤشر الاعتماد على الموارد الذاتية، حيث استطاعت الايرادات المحلية أن تغطي اجمالي النفقات الجارية وجزءا من النفقات الرأسمالية، اذ بلغت نسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية ١٠٣٪ خلال عام ٢٠٠٦، مقارنة مع ٩٣٪ و٩٠٪، خلال العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، على الترتيب.

اما صافي الدين العام فقد انخفض عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٥ بحوالي ١٤٤ مليون دينار، او ما نسبته ١,٩٪، ليصل في نهاية عام ٢٠٠٦ الى ٧٣٥٠ مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض صافي الدين العام الداخلي (موازنة عامة وموازنات المؤسسات المستقلة) بنحو ٢٧٤ مليون دينار، او ما نسبته ١١,٢٪ ليصل الى ٢١٦٣,٥ مليون دينار، من جهة، وارتفاع رصيد الدين العام الخارجي (الحكومي والمكفول) بمقدار ١٣٠ مليون دينار، او ما نسبته ٢,٦٪، ليصل الى ٥١٨٦,٥ مليون دينار، من جهة اخرى. ويعود ارتفاع رصيد الدين العام الخارجي (الحكومي والمكفول) في عام ٢٠٠٦، بشكل رئيسي، الى ارتفاع أسعار العملات الأجنبية مقابل الدولار/الدينار مقارنة بمستوياتها في عام ٢٠٠٥ الى جانب ارتفاع المسحوبات من القروض.

طلب ضخم على صكوك «دار الإماراتية»

أعلن مسؤول كبير في شركة الدار العقارية الإماراتية أن الشركة تلقت عروضاً بقيمة ١٣,٥ مليار دولار وهو ثالث أكبر إصدارات الصكوك الإسلامية المباعة على الإطلاق.

وقال شفقت علي مالك المدير المالي في الشركة لـ «رويترز» أن غالبية الصحكوك صدرت لمكتتبين غربيين وآسيويين.

وكانت الدار تعتزم في بادئ الأمر جمع ١,٣ مليار دولار من الإصدار الذي أغلق باب الاكتتاب فيه يوم الاثنين.

وقال مالك: الشركة زادت حجم الإصدار إلي ٣,٢ مليارات دولار لتلبية الطلب.

زادت ٢,٩٢٪ في ٢٠٠٦

بنك الاستثمار الدولي يحقق أرباحا قياسية

■ الاستثمارات القوية والعمليات المتنوعة قيد التنفيذ وراء تحقيق النجاح

أعلن بنك الاستثمار الدولي، وهو بنك استثماري عالمي يتخذ من البحرين مقرا له، نتائجه المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦، التي حقق البنك خلالها نموا قويا وعزز أداءه المالي.

وقال: لقد كان عام ٢٠٠٦ عام التشغيل الثالث للبنك. بالإضافة إلى ترتيب العديد من الاستثمارات العقارية الضخمة الجديدة في كل من دبي وفرنسا والمملكة العربية السعودية، وأجرى البنك استثمارات إستراتيجية مباشرة في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في المملكة المتحدة والكويت التي ستكمل بالتالي حصته الحالية في بنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي. يجني مستثمرو ومساهمو البنك بالفعل ثمار إستراتيجية الاستثمار المختارة بعناية فائقة والتي توجت بتحقيق عمليتي تخارج مبكر مربحتين من الاستثمارات العقارية الحالية في كل من المملكة المتحدة ودبي حيث بلغ العائد الكلي على الاستثمار العقاري الكائن في المملكة المتحدة نسبة ٩٨٪ بينما بلغ العائد الداخلي السنوي ٢٥٪ في ١١ شهرا على العقار الكائن في دبي. وتمثل عمليتا التخارج هاتان إنجازا مهما وحدثا بارزا في رحلة بنك الاستثمار الدولي نحو التطور والنجاح حيث تمثلان دليلا ملموسا على إمكانات البنك في تقديم الأداء الممتاز والإيفاء بالوعود التي أعطاها البنك لمستثمريه.

واوضح ان صافي الربح للبنك شهد نموا بمعدل ٩٢,٢٪ حيث ارتفع من ٧ ملايين دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ١٣,٥ مليون دولار في ٢٠٠٦، مما يؤكد التقدم المستمر الذي يحرزه البنك في أداء أنشطته وقدرته على التطوير الفعال وعرض مجموعة متنوعة من الفرص الاستثمارية المتميزة. وقد تضاعف مجموع الدخل تقريبا حيث بلغ ٢٤,٦ مليون دولار أميركي عام ٢٠٠٦ مقارنة بمبلغ قدره ١٢,٤ مليون دولار أميركي في العام السابق.

واضاف: النمو في أعمال البنك وأنشطته في عام ٢٠٠٦ على أرقام الميزانية التي شهدت زيادة في مجموع الأصول بنسبة ٤٩,٢٪ الى ٩٤,٥ مليون دولار أميركي حيث زادت الاستثمارات بمعدل ٢٠٪ عن عام ٢٠٠٥،

حيث بلغت ١٦,٤ مليون دولار أميركي ومثلت صافي مشاركات البنك في الصفقات الجديدة مخصوما منها عمليات التخارج التي تمت خلال عام ٢٠٠٦ . كما بلغت الأصول والاستثمارات التي يديرها البنك خلال عام ٢٠٠٦ ما قدره ١٨١,٧ مليون دولار أميركي بنسبة زيادة وصلت ٥٤,٥٪ عن ما تحقق في عام ٢٠٠٥ الذي لم تتجاوز فيه قيمة الأصول والاستثمارات الخاضعة لإدارة البنك مبلغ ١١٧,٦ مليون دولار أميركي.

وواصل البنك المحافظة على معدل السيولة العالية وذلك بتحقيق فائض من معاملات المرابحة قصيرة الأجل مع البنوك الاستثمارية المختارة ذات السمعة الطيبة. وقد أظهر حجم النقد وما في حكمه والبالغ ٦٢,٧ مليون دولار أميركي في نهاية عام ٢٠٠٦ زيادة هائلة مقارنة بمبلغ قدره ٢٧,٢ مليون دولار أميركي في العام السابق. وبلغ معدل كفاية رأس المال ٨٩٪ وهو معدل يزيد بشكل عال عن الحد الأدنى المقرر من قبل السلطات الرقابية والبالغ ١٢٪.

لهذا واستنادا لما ورد أعلاه من توافر معتبر للسيولة وانسجام وتطابق أعمال البنك مع متطلبات جهات الاختصاص فإن المجال متاح أمام البنك بصورة كبيرة وميسرة لإبرام العديد من الصفقات والعمليات الاستثمارية الأكبر حجما، في عام ٢٠٠٧ وفي الأعوام التالية. كما يعتبر هذا الأسلوب الحريص في المحافظة على السيولة والملاءة الائتمانية عماد سياسة إدارة المخاطر التي وضعها مجلس إدارة البنك وتهدف إلي ضمان قدرة البنك على مواجهة أي صدمات مالية أو اقتصادية قد تحدث.

الفهيم

وقال سعيد عبد الجليل الفهيم، رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار الدولي «لقد استكمل البنك عاما ناجحا آخر، حسب ما تؤكده الأرقام القوية في الأداء المالي للبنك، فضلا عن نمو محفظة الاستثمارات العالية الجودة. ويساعد الاهتمام المتواصل بشأن تطوير وإيجاد المنتجات الاستثمارية والفرص المتنوعة البنك على تحقيق نتائج أقوى وتلبية توقعات مستثمرينا ومساهمينا بشكل فعال في ظل البيئة التي تشهد معدلات تنافسية عالية».

وذكر ان البنك في عام ٢٠٠٦ نفذ استثمارين عقاريين تبلغ قيمتهما الإجمالية ١٨٠ مليون دولار في مشروع خليج الأعمال في دبي وهي المنطقة التي تعتزم حكومة دبي أن تصبح منطقة الحي التجاري الجديد في دبي. وقد اشتمل هذا على استثمارات في برجين مختلفين وهما «وست باي» و«وان بيزنيس باي». وقد تخارج البنك أخيرا من مشروع «وان بيزنيس باي» حقق عائد داخلي سنوي على الاستثمار بنسبة بلغت ٢٥٪. وشملت الاستثمارات العقارية الأخرى في عام ٢٠٠٦ تدشين

شركة إيوان وهي شركة عقارية برأسمال قدره ١٠٠ مليون دولار أميركي والتي سوف تركز على الاستثمار في سوق العقارات السعودية، ومن مقرها في المملكة العربية السعودية فإن هذه الشركة سوف تسعى إلي استثمار حوالي مليارى ريال سعودي (٥٣٣ مليون دولار أميركي) في قطاع العقارات السعودية الذي من المنظور أن يشهد نموا مطردا وتطورا سريعا على مدى الأعوام الثلاثة القادمة.

الزيرة

من جانبه، قال عابد الزيرة، الرئيس التنفيذي لبنك الاستثمار الدولي «يسعدنا الإعلان عن النتائج المالية الممتازة للبنك التي تؤكد قوة إستراتيجيتنا وقدرتنا المستمرة على استقطاب وتنفيذ الفرص الاستثمارية المجزية. فقصة نجاحنا هي ثمرة مواصلة الاستثمار في جميع فئات الأصول والمواقع الجغرافية المتعددة والإستراتيجية التي ساعدتنا على زيادة الفرص التي تم التخارج حاليا منها في العديد من القطاعات والأسواق ذات الأداء الطيب. وبالعمل مع الشركاء العالميين من المؤسسات المالية رفيعة المستوى والشركاء الفنيين على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد تمكنا من تلبية متطلبات عملائنا، وذلك عن طريق تقديم محفظة متنوعة من الاستثمارات بالإضافة إلى تحقيق العوائد العالية التي تتناسب مع حجم المخاطر».

واضاف: انه نظرا إلى النتائج الممتازة، يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٠٪ من رأس المال المدفوع لعام ٢٠٠٦ بمراعاة الحصول على موافقة الجهات الرسمية والمساهمين، فيما سوف يحتفظ بمبلغ قدره ٧,٨ ملايين دولار أميركي كأرباح مستبقاة لتعزيز قاعدة رأسمال البنك.

المستثمر الدولي تطلق selektpoints TM عالميا

اعلنت شركة المستثمر الدولي اطلاق selektpointsTM عالميا، وهو برنامج ولاء العملاء الذي يقدم افضل المكافآت والجوائز المبتكرة للمستهلكين والتجار والمصارف.

وقال عدنان البحر، رئيس مجلس ادارة شركة المستثمر الدولي تتعامل selektpointsTM مع شريحة واسعة من المتاجر التي تمكن العملاء من تحصيل النقاط والفوز بالجوائز والعروض ورحلات السفر. ويمكنكم تحصيل نقاط selektpoints TM من جميع المتاجر حول العالم التي تحمل شعار selektpoints TM.

واضاف: تشكل هذه الخطوة اضافة كبيرة لشركة المستثمر الدولي لتكون اكبر مجموعة

مالية غير مصرفية في المنطقة ولتتمكن من تحقيق عائدات مالية مجزية من خلال العمل في القطاعات الواعدة.

ويستفيد من البرنامج كل من المستهلكين والمتاجر والمصارف، من خلال الخدمة المميزة التي يمنحها لحاملي بطاقات الائتمان والخصم المباشر.

ويعمل برنامج selektpointsTM بالتعاون مع عدد من المصارف حول العالم ويساعدهم على تعديل خدماتهم لحاملي بطاقاتهم من خلال نظام قاعدة البيانات الخاصة باصحاب البطاقات، وتمنح التجار قدرة انتشار عالمية.

وقال روبرت بوكن، الرئيس التنفيذي لـ selektpoints TM: تقدم selektpoints TM افضل برنامج ولاء من حيث الجوائز والمكافآت المعدة لتناسب كل من المستهلكين، بفضل برنامج Microsoft، وتمنحهم ما يناسب اهتماماتهم والحاجات الخاصة بهم وهو مفهوم سيمكن العملاء من الحصول على جوائز فورية ومجانية.

واضاف: «الاشتراك بالبرنامج يتم بسهولة تامة، حيث يستطيع حاملو البطاقات تشغيل حساباتهم عبر الانترنت لتحصيل النقاط والحصول على المكافآت».

ويعمل برنامج Selektpoints TMمن خلال رقاقة خاصة تثبت في بطاقات الائتمان والخصم المباشر الخاصة بالمصارف، ويتم التحويل النقدي والحصول على نقاط الولاء في الوقت عينه عند استخدام البطاقة، كما تمكن الرقاقة من خلق برنامج داخل البرنامج خاص بالتجار، ويستطيع التجار الولوج الى قاعدة بيانات عالمية واطلاق الحملات والتحاليل، كما يمكن متابعة عمليات الدفع النقدي باستخدام البرنامج للتأكد من عدم فقدان اي معلومة خاصة بالمستهلك.

وتابع بوكن: «احدى اهم خصائص Selektpoints TM التي تجعلها فعلا فريدة هي الفرصة التي يحصل عليها التجار لتعديل قيمة نقاطهم شهريا او اسبوعيا او يوميا او في اي ساعة كانت حسب متطلبات اعمالهم».

ولفت إلى ان الاستفادة من هذا البرنامج تمتد الى ابعد من منطقة الشرق الاوسط، حيث تتمتع Selektpoints TM بشركاء حول العالم.

البنوك القطرية في ٢٠٠٦ .. تركيز على الأرباح التشغيلية وابتعاد عن الاستثمارية

اذا كان عام ٢٠٠٦ بالنسبة لأداء القطاع المالي القطري، عام الانجازات القياسية الكبرى وعام الأرباح غير المسبوقة، فان هذا العام يعتبر كذلك بالنسبة للبنوك والمصارف الوطنية العاملة في قطر عام التوسع والانتشار الخارجي وتنويع الخدمات والأنشطة والمنتجات المصرفية التي حققت قفزة كبيرة للأرباح التشغيلية.

ويعتقد مصرفيون قطريون أن أداء البنوك القطرية شهد طفرة كبيرة خلال العام المنتهي بالرغم من أن هذه البنوك لم تعتمد على صناديق الأسهم كما فعلت في ٢٠٠٥ .

وقالوا ان توجه البنوك والمصارف القطرية سواء كانت التقليدية منها أو

■ التوسع في الخارج وتنويع الخدمات.. أهم الانجازات

■ ٦ مليارات ريال صافي أرباحها في العام الماضي

الاسلامية الى ابتكار أدوات ووسائل متنوعة، مثل تأسيس شركات أو الدخول في تحالفات وتنويع الخدمات والمنتجات وتطويرها، أدى الى تحسين الأداء بصورة ملحوظة.

ويقول مصرفيون ان هناك عنصرا آخر على غاية من الأهمية ساهم في دفع وتدعيم أداء البنوك وهو المنافسة الشديدة التي حدثت خلال عام ٢٠٠٦ خصوصا في مجال تمويل الأفراد.

أرباح متفاوتة

يقول جمال الجمال مساعد مدير عام بنك قطر الدولي الاسلامي ان أرباح البنوك القطرية ارتفعت بنسب متفاوتة خلال عام ٢٠٠٦ مقارنة مع عام ٢٠٠٥، موضحا أن معظم البنوك اعتمدت في عام ٢٠٠٥ على جزء لا بأس به من الأرباح الاستثمارية خصوصا محافظ الأسهم، مما كانت نتائجه واضحة على صافي الأرباح، لكن خلال العام الفائت حصل العكس، حيث لم تسجل البنوك ارتفاعا في أرباحها الاستثمارية جراء انخفاض سوق الأسهم الذي كان السمة الأساسية في ٢٠٠٦ بالنسبة لبورصة الدوحة، ولكن من خلال الأرقام الرئيسية لبنود الميزانيات المالية، نلاحظ - والكلام للجمال - ارتفاعا كبيرا في موجودات بعض البنوك التي بلغت نسبة نمو بعضها ٢٠ في المائة تقريبا، وذلك مقابل ارتفاع الأرباح التشغيلية لبنوك أخرى بسبب التوسع في تقديم الخدمات التمويلية المختلفة.

ويشير الجمال الى أن الأرباح التشغيلية تعد المؤشر الرئيسي الذي تقاس به مدى كفاءة الأداء، اضافة الى التركيز على نوافذ مختلفة للايرادات سواء من خلال محافظ استثمارية أو تأسيس شركات أو الدخول في تحالفات استراتيجية مهمة.

وكانت دراسة للبنك الأهلي القطري نشرت مؤخرا أشارت الى أن نسبة متوسط الأرباح التشغيلية للبنوك القطرية في عام ٢٠٠٦ بلغت نحو ٨١ في المائة.

ويضيف الجمال أن قيام معظم البنوك التقليدية بافتتاح فروع اسلامية تابعة لها متخصصة في تقديم المنتجات المصرفية وفق أحكام الشريعة الاسلامية ساهم

بشكل ايجابي في خلق تنافس مصرفي اسلامي أدى بدوره الى تطوير أداء البنوك للدخول والاستمرار في المنافسة المصرفية.

نمو متسارع

ومن جانبه، يؤكد باسل جمال الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي أن البنوك القطرية تمضي بخطى واثقة ونمو متسارع نحو تحقيق أفضل المنتجات المصرفية، حيث توسعت خلال عام ٢٠٠٦ بشكل كبير في هذا المجال، وكان هناك تنوع في تقديم الخدمات وتمويل الشركات والأفراد.

ويعتقد جمال أن ارتفاع معدل دخل الفرد في قطر وتحسن مستوى المعيشة وزيادة الثروات دفع البنوك الى تقديم خدمات أفضل وأقل تكلفة لجذب العملاء، لافتا الى أن الطفرة الاقتصادية في جميع المجالات تؤثر ايجابا على القطاع المصرفي والمالي في قطر.

ويقول ان البنوك القطرية باتت تعتمد بشكل كبير على الأرباح التشغيلية في مقابل الابتعاد عن الاستثمارية.

وتعرضت الأرباح الاستثمارية للعديد من الشركات المساهمة العامة القطرية الى انخفاض واضح خلال عام ٢٠٠٦ متأثرة بالأداء السيىء لبورصة الدوحة.

ومن المنتظر أن يعلن الجهاز المصرفي القطري بشقيه التقليدي والاسلامي أرباحا صافية عن عام ٢٠٠٦ قد تصل قيمتها الى نحو ٦ مليارات ريال، وذلك في مقابل ٤,١٩ مليارات ريال في عام ٢٠٠٥، ومليارى ريال في ٢٠٠٤، و ١,٣٨ مليارات ريال في عام ٢٠٠٣ .

وكانت البنوك القطرية قد حققت أرباحا صافية خلال أول تسعة أشهر من العام الفائت بلغت قيمتها أكثر من ٤,٢ مليارات ريال.

أما أداء البنوك الاسلامية، فقد كان لافتا خلال عام ٢٠٠٦، حيث بلغ صافي أرباحها أكثر من ١,٤ مليار ريال، وذلك ارتفاعا من ١,١٣ مليار ريال حتى نهاية الربع الثالث من العام المنتهي، مقارنة مع ٧٠٤,٤ ملايين ريال خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٥ .

توسع استثماري

وحقق مصرف قطر الاسلامي ربحا قياسيا بلغت نسبة نموه ٩٨ في المائة وتجاوزت قيمته مليار ريال مقابل ٥١١ مليونا في ٢٠٠٥، كما ارتفعت موجودات البنك من ٩,٦ مليارات ريال الى ١٤,٨ مليارا بنسبة نمو بلغت ٥٦ في المائة.

ويسعى مصرف قطر الاسلامي الى التوسع في الأنشطة المصرفية والتمويلية والاستثمارية خلال العام الجاري، ويخطط لزيادة شبكة فروع الداخلية من ١٤ فرعا حاليا الى أكثر من ٢٠ فرعا في ٢٠٠٧ .

أما بنك قطر الدولي الاسلامي، فقد حقق أرباحا صافية في ٢٠٠٦ بلغت قيمتها ٤٠٨ ملايين ريال، لكن أداء البنك في ٢٠٠٥ كان

أفضل حيث بلغت أرباحه بلغت ٤٦٥ مليون ريال بانخفاض نسبته ١٢ في المائة.

لكن بنك قطر الدولي الاسلامي نجح في تأسيس أول بنك اسلامي في سوريا (بنك سوريا الدولي)، في مسعاه للانتشار في الخارج، حيث حصل على الموافقات اللازمة من الجهات الرسمية السورية لتأسيس هذا البنك برأسمال يصل الى ١٠٠ مليون دولار، وتصل نسبة حصته في البنك مع مجموعة مستثمرين قطريين الى ٤٩ في المائة، مقابل ٥١ في المائة للجانب السوري ستطرح في اكتتاب عام.

ولم يعلن بنك الريان الاسلامي أي أرباح، حيث أنه ما زال حديث التأسيس.

وكان أعلى صافي أرباح حققه بنك قطري في ٢٠٠٦، من نصيب بنك قطر الوطني الذي يعتبر أقدم وأكبر البنوك الوطنية العاملة في البلاد.

أرباح البنك تجاوزت ما قيمته مليارا ريال، وذلك في أعلى ربحية يحققها البنك في تاريخه، مقارنة مع ١,٥٣ مليار ريال في عام ٢٠٠٥ بنسبة نمو بلغت ٣٠,٤ في المائة.

مواكبة الانجازات

وبلغ اجمالي موجودات بنك قطر الوطني نحو ٧١,٧ مليار ريال مرتفعة بنسبة ٤٣,٢ في المائة من ٢١,٦ في ٢٠٠٥، بينما ارتفع حجم القروض والسلف في نهاية العام الفائت بنسبة٤٦,٩ في المائة لتبلغ ٤٦,٢ مليار ريال مقارنة مع ١٤,٧ مليار ريال في ٢٠٠٥ .

ويبلغ عدد البنوك الوطنية القطرية سبعة بنوك، في حين هناك نحو ثمانية بنوك عبارة عن فروع لبنوك عربية وأجنبية عاملة في قطر.

وحصل بنك قطر الوطني مؤخرا على رخصة للعمل في السوق الكويتي، كما حصل على رخصة مماثلة لافتتاح فرع في اليمن، وذلك في اطار خططه للتوسع عبر الحدود.

ومن المنتظر أن يواصل القطاع المصرفي القطري تطوره القياسي خلال الفترة المقبلة ليتواكب مع الانجازات التي يحققها اقتصاد البلاد على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ويلعب مصرف قطر المركزي دورا كبيرا في دعم وتعزيز أداء البنوك من خلال عمله بصورة أساسية في تنظيم السياسات النقدية والمصرفية والائتمانية لكي تتماشى مع الخطط العامة المعتمدة في الدولة لدعم الاقتصاد الوطني واستقرار العملة.

وقام المصرف بادخال اطار رقابي وتشريعات حديثة بمخاطر السوق بما يتناغم ومعايير بازل ومعايير المحاسبة، عدا عن توجيهاته المستمرة في مجال تركيز الائتمان ومكافحة تبييض الأموال وعمليات اعادة الشراء ونسب السيولة.

خالد الخميسي: «برايم القابضة» المصرية تعتزم استقطاب شركاء للتوسع في السوق الكويتي وتعمل كـ «بنك إقليمي»

قال مدير العلاقات العامة واتصالات الشركات بشركة برايم القابضة المصرية خالد الخميسي أن الشركة تجري حالياً استعداداتها للدخول في سوقين جديدين في منطقة الخليج العربي هما السوق السعودي والسوق الكويتي حيث تبحث الشركة عن شركاء في هذين السوقين الكبيرين، لافتاً الى أن شركة برايم لها تواجد فعلي حالياً في بعض أسواق منطقة الخليج من خلال مقر رئيسي في امارة أبو ظبي وآخر في دبي بالامارات.

وأضاف الخميسي خلال لقاء خاص أن شركة برايم التي تأسست في العام ١٩٩٢ برأسمال وقدره ٢٥٠ مليون جنيه كشركة مساهمة لتقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية والمالية للحكومة المصرية بمجال الخصخصة، قامت بالتوسع للدخول في العديد من الأسواق العربية كبنك استثماري اقليمي، مبيناً في ذات الوقت أن الشركة تقوم بتقديم خدمات بارزة في المجال المالي للشركات والمؤسسات والحكومات والأفراد.

ومضى يقول ان تركيز شركة برايم على نشاط عملها والعاملين معها، بالاضافة الى توسعها جغرافياً وتقوية قدراتها التقنية ساعدتها على أن تصبح اليوم احدى الشركات المتخصصة في المنطقة العربية والتي تركز على خدمة العملاء والمنتجات مدعمة بثقافة التشجيع على العمل داخل فريق واحد مع سرعة الأداء.

وأوضح الخميسي أن نطاق عمل شركة برايم كبنك استثماري اقليمي قد اتسع ليشمل تقديم أربعة أنشطة

■ رأسمال الشركة ٢٥٠ مليون جنيه ولديها فروع في دبي وأبو ظبي

رئيسية، فهي في البداية تعتبر بنك استثمار، كما أنها تعتبر شركة لادارة صناديق الاستثمار حيث تدير الشركة اليوم سبعة صناديق استثمارية، بالاضافة الى أنها شركة لتداول الأوراق المالية، هذا فضلاً عن أنها واحدة من الشركات الهامة في مجال ادارة البحوث الاستثمارية، مؤكداً في ذات الوقت على أن الشركة تسعى لايجاد الفرص الاستثمارية في مجال الصناعة والمجال الاستثماري.

عوائد الصناديق

وعلى صعيد الصناديق الاستثمارية التي أسستها «برايم» قال الخميسي ان هذه الصناديق حققت نجاحات كبيرة على مستوى العوائد، حيث حقق أحد صناديقها خلال السنوات العشر الماضية ربحية بمعدل سنوي قارب ٣٨٪، في حين حقق صندوقها الثاني خلال السنوات الثلاث الماضية فائدة سنوية وقدرها ٦٨٪ وهذه الأرقام تعتبر كبيرة جداً كايرادات لصناديق الاستثمار.

وعي المدخرين

وأضاف قائلاً ان صناديق الاستثمار قد أصبحت اليوم بمثابة أوعية استثمارية جيدة جداً للمستثمر الصغير والمتوسط، كما أنها أصبحت من الأدوات الناجحة جداً في مصر والوطن العربي كله لا سيما في ظل انخفاض أسعار الفائدة في الكثير من الدول العربية، لكنه استدرك قائلاً ان وعي المدخرين بأهمية هذه الأدوات لا زال متواضعاً جداً، اذ وكما هو معروف فان نسبة كبيرة من المدخرين قد اعتادوا ولفترات طويلة على الادخار عبر الودائع البنكية أو شهادات الاستثمار التي تصدرها البنوك، مؤكداً بأن هذه الأدوات قد أصبحت تقليدية عفا عليها الزمن.

وقال ان غالبية الصناديق في

الوطن العربي كله وليس في مصر وحدها يتم الاكتتاب فيها من قبل شركات ومؤسسات بنسبة كبيرة، في حين تبقى النسب المتدنية لمساهمات الأفراد، وذلك كله بسبب غياب الوعي الكافي لدى المواطن العربي بدور هذه الصناديق كأوعية استثمارية آمنة ومضمونة.

دور الاعلام

وتابع يقول ان دور الاعلام اليوم في ظل التغيرات الاقتصادية التي تشهدها الدول العربية وفي ظل التحول الواضح والكامل للخصخصة من ناحية والتوجه للبورصة من ناحية أخرى بات مسؤولاً عن توعية المستثمرين بكافة الأوعية الاستثمارية المتاحة في الأسواق المالية العربية.

وأكد الخميسي على أن شركة برايم التي تعتبر في نفس الوقت بنكاً استثمارياً تسعى للبحث عن الفرص الاستثمارية الجيدة والتي من بينها على سبيل المثال طرح الكثير من الشركات الكبيرة التي لم تطرح بعد في البورصة بعد، خاصة اذا ما عرفنا أن هناك الكثير من الشركات العائلية العملاقة التي لم تطرح حتى يومنا هذا في البورصة المصرية نظراً لعدم وعي أصحاب هذه الشركات بأهمية طرح مثل هذه الشركات في البورصة.

من جهة أخرى قال الخميسي ان الهدف الرئيسي من وجود «برايم» في الكويت حالياً هو العمل على ايجاد كافة طرق الشراكة الممكنة بين

■ عملنا يشمل إدارة الثروات وشراء الأسهم والسندات إلى جانب المحافظ والصناديق

المتخصصين في كافة أنحاء الوطن العربي لدفع العملية الاستثمارية للأمام، مؤكداً أن الحلول الحالية التي ينبغي العمل على تحقيقها حالياً هي ايجاد شركاء للنهوض بالاقتصاد، خاصة وأن الوضع العالمي الحالي يقوم على أساس مؤسسات تسعى الى التواصل من اجل اقتصاد أفضل، مؤكداً أنه في مجال بنوك وادارة صناديق الاستثمار فانه قد حان الوقت لايجاد سبل شراكة قوية ومتينة باذن الله.

خدمات «برايم»

واستعرض الخميسي الخدمات الرئيسية التي تختص بها شركة برايم فقال انه على صعيد بنوك الاستثمار فان الشركة كبنك استثماري تقوم على خدمة قاعدة عريضة من العملاء وهم الشركات المصدرة للأسهم من المؤسسات المالية والحكومات والهيئات الحكومية بالمنطقة العربية كذلك من المستثمرين، حيث تسعى الشركة لتوفير مجال واسع من الفرص والتي تدعمها علاقاتها الاقليمية وفهمها للاقتصاديات والصناعات والثقافات المحلية، مضيفاً ان شركة برايم تتمتع بسجل تاريخي حافل في تقديم الخدمات الاستشارية في مجال الخصخصة لدى حكومات الدول العربية.

وأضاف قائلاً ان فريق العمل المحترف لدى الشركة يستطيع تحديد المعاملات الناجحة داخل الأسواق المالية أو العمليات المغلقة وتنفيذها وذلك من خلال الريادة في التفكير والتزامها التوسعي لتقديم خدمات تفوق توقعات العملاء، حيث تتضمن تلك الخدمات (تمويل الشركات - أسواق رأس المال - الخصخصة - الدمج والاستحواذ- التخارج - الاكتتاب العام والمغلق واعادة الهيكلة المالية).

ادارة الأصول

أما على صعيد ادارة الأصول فقال ان ادارة الأصول بشركة برايم تعتبر رائدة في تقديم الخدمات في مجال ادارة الاستثمارات الاقليمية فيما يتصل بخطط المعاشات الحكومية والمؤسسات المالية والشركات والمنح والمؤسسات العائلية والأفراد بالشركات الخاصة، لافتاً على أن الخبراء بلجنة ادارة الاستثمارات يقومون بطرح استراتيجيات مختلفة والتي تقترح الحلول المثلى عن طريق مجموعة من الاستثمارات التي تتناسب مع أهداف العملاء.

وقال ان المنتجات والخدمات الرئيسية للشركة في ادارة الثروات تتراوح في مجال شراء الأسهم والسندات وأذون الخزانة، وكذلك الاستثمار في وثائق صناديق

■ ندير ٧ صناديق استثمارية تعمل في مجالات متنوعة ونستهدف أسواقاً جديدة

■ إدارة بحوث الاستثمار في الشركة نجحت في بناء قاعدة بيانات إقليمية معترف بها عالمياً

الاستثمار الأخرى، وادارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار بأنواعها المختلفة سواء العادية أو التي تتبع أحكام الشريعة الاسلامية، حيث يتم كل ذلك من خلال مجموعة عمل نشطة ومحترفة في مجال ادارة الأصول، كما ويتم ادارة الاستثمارات باستخدام أسلوب يعرف بـ "تخصص الأصول من أعلى الى أسفل"، حيث يقوم فريق العمل بالتركيز على ايجاد الحلول التي تحسن الأداء الاستثماري بالتعامل المحترف مع عناصر الربحية والسيولة والمخاطرة من خلال الضوابط الصارمة لادارة المخاطر لتحقيق أفضل العوائد.

تداول الأوراق المالية

أما على صعيد المبيعات وتداول الأوراق المالية فأوضح الخميسي أن شركة برايم تقوم بتنفيذ معاملات الأوراق المالية في شراء وبيع لحساب العملاء وتقديم خدمات التداول بما لديها من بصيرة في مجال تلك الصناعة، مؤكداً بأن حجم التداول الكبير الذي حققته الشركة قد وضعها بين أفضل عشرة سماسرة في سوق المال.

خدمات السمسرة

وقال ان خدمات الشركة في مجال السمسرة تتضمن معاملات البيع والشراء لصالح العملاء وابداء النصيحة والتوصيات وتقديم التقارير، وذلك من خلال فريق مبيعات كبير يتكون من مدراء حسابات متخصصين في خدمة العملاء سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي من خلال شبكة عملائها المحلية، كما ويقوم فريق المبيعات والتداول بتقديم خدمات فيما يتصل بالتعامل على الأسهم والسندات وشهادات الايداع الدولية والتداول خارج المقصورة وتقديم استشارات خاصة بالأوراق المالية لجميع الأسهم والسندات المقيدة في بورصة الأوراق المصرية، بالاضافة الى شهادات الايداع الدولية ببورصة لندن.

ادارة البحوث

■ حجم التداولات القياسية التي حققتها الشركة في معاملات الأوراق المالية جعلها تنظم لقائة الـ ١٠ الكبار

وحول ادارة بحوث الاستثمار في الشركة قال الخميسي ان هذه الادارة تعد احد الأركان الأساسية التي ساهمت في نجاح شركة برايم، مشيراً الى أن هذه الادارة قد تمكنت من اثبات وجودها داخل الشركة وأمام العملاء، وذلك من خلال مجموعة من المبادئ والعقائد التي تتمثل في المرونة والمنهجية في العمل، ونشر التقارير الموضوعية في الأوقات المناسبة، والوصول للعديد من اتفاقيات تبادل المعلومات على المستوى الاقليمي والدولي، والتغطية الدقيقة للشركات المساهمة وأدوات الاستثمار ذات العائد الثابت.

ومضى يقول إن فريق الأبحاث يقوم باعداد تقارير عن أوضاع ومؤشرات الاقتصاد الكلي وما يرتبط به من سياسات مالية وسياسات نقدية تساهم في توجيه الأموال للاستثمار بالتوقيت المناسب، كما يقوم باعداد دراسات التحليل المالي للشركات والبنوك وتحديد أفضل الفرص الاستثمارية مع ربط نتائج التحليل المالي مع التحليل الفني لاتجاهات أسعار الأوراق المالية لتحديد التوقيت المناسب للشراء والبيع، مؤكداً بأن ادارة بحوث الاستثمار بشركة برايم قد نجحت في بناء قاعدة بيانات اقليمية معترف بها حول العالم وتستخدمها شركات رائدة مثل رويترز ومؤسسة التمويل الدولية وتيليريت.

شركة البترول الوطنية الكويتية

البترول الوطنية
KNPC

المركز الرئيسي

تأسست شركة البترول الوطنية الكويتية في اكتوبر عام ١٩٦٠ كمشروع مشترك بين الدولة والقطاع الخاص، لكي تعمل في جميع ميادين الصناعة النفطية من الحفر والتنقيب إلى تسويق وبيع المنتجات النهائية في السوق المحلية والعالمية. وكانت عند تأسيسها أول شركة بترول وطني بالكامل في المنطقة، إذ أن الشركات النفطية الأخرى كانت تملكها كلياً أو جزئياً مصالح أجنبية لكن الشركة سرعان ما ركزت اهتمامها على صناعة تكرير النفط وتسويق المنتجات البترولية النهائية إلى المستهلك المحلي وفي الأسواق العالمية ومن أجل هذا الهدف قامت ببناء مصفاة لتكرير النفط خاصة بها في عام ١٩٦٨ وهي مصفاة الشعيبة، ومع أن مصفاة الشعيبة كانت المصفاة الثالثة التي تبنى في دولة الكويت، إلا أنها كانت الأحدث من حيث التقنية المعروفة آنذاك في صناعة التكرير مما وفر لها مرونة كبيرة في تصنيع المنتجات الهيدروكربونية والإستجابة الفعالة لمتطلبات السوق العالمي من المنتجات البترولية الكويتية. وأصبحت بذلك مصفاة التصدير الرئيسية.

وفي عام ١٩٧٥ جرت توسعة المصفاة لترتفع طاقتها التكريرية من ٩٥ ألف برميل يومياً إلى حوالي ٢٠٠ ألف برميل يومياً. وفي العام نفسه قامت الشركة، في إطار السياسة العامة للدولة الهادفة إلى تملك مقاليد الثروة النفطية، بشراء حصة المساهمين من القطاع الخاص وأصبحت شركة مملوكة للدولة بالكامل. وكانت الشركة قد رسخت أقدامها في أسواق النفط الرئيسية وأقامت مكاتب لتسويق المنتجات البترولية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وسنغافورة وباكستان. وكانت تملك بعض ناقلات النفط الخاصة بها.

وعند إنشاء مؤسسة البترول الكويتية في عام ١٩٨٠ وإعادة هيكلة القطاع النفطي في الكويت الذي أصبح كله يتبع المؤسسة أنيطت بشركة البترول الوطنية الكويتية مسئولية صناعة تكرير النفط وإسالة الغاز وتسويق المنتجات البترولية في السوق المحلية وبذلك توسعت مسئولياتها لتشمل مصافي التكرير في ميناء الأحمدي وميناء عبدالله والشعيبة ومصنع إسالة الغاز في ميناء الأحمدي. وقد باشرت الشركة خلال وقت قصير بإعداد الدراسات اللازمة لتحديث مصفاتي ميناء الأحمدي وميناء عبدالله اللتين آلت ملكيتهما إليها. وبدأ تنفيذ مشاريع التحديث عام ١٩٨٢ وقبل نهاية عام ١٩٨٨ كانت هذه المشاريع قد اكتملت تماماً بكلفة بلغت ٤,٢ بليون دولارا.

وشيدت بموجبها عملياً مصفاتان جديدتان تقريبا، استخدمت فيهما أحدث تقنيات تكرير النفط المعروفة، بالإضافة إلى غرف المراقبة والتحكم المركزية ومرافق التصدير البحرية المتطورة. وارتفعت بذلك طاقة التكرير المتوفرة للشركة من مصافيها الثلاث إلى ما يقارب ٨٣٠ ألف برميل يومياً، وقد نفذت مشاريع اضافية في هذه المصافي فيما بعد مما رفع الطاقة التكريرية

للشركة إلى ٩٣٠ ألف برميل يومياً.
غير أن الزيادة في الطاقة التكريرية كانت أحد أهداف مشاريع تحديث المصافي فقط، أما الأهداف الأخرى فمن بينها تحسين المنتجات لكي تستوفي الشروط العالمية الآخذة في التشدد بهدف حماية البيئة، مما يضمن للصادرات الكويتية من المنتجات البترولية سوقاً مستقرة بل ويفتح أمامها منافذ تصدير جديدة. ومن بين تلك الأهداف أيضاً جعل المصافي الثلاث تعمل كمجمع تكرير واحد يوفر مرونة كبيرة في الاستجابة لطلبات التصدير، والمحافظة على البيئة المحلية من التلوث الجوي والبحري التي ترافق عادة الصناعة النفطية، بالإضافة إلى توفير آلاف الفرص لقوة العمل الوطنية، خاصة من مخرجات التعليم الفني في كليات الجامعات والمعاهد العليا والذين اقبلوا بشغف على الانخراط في هذه الصناعة المتطورة. ويبلغ عدد العاملين الكويتيين في الشركة الآن ٤٤٦٩ موظفاً يشكلون ٧٩,٦٪ من مجموع القوى العاملة في الشركة التي تبلغ ٥٦١٣ موظفاً. ومن أجل زيادة التأهيل وصقل كفاءات العاملين توسعت الشركة في سياسة التدريب سواء الداخلي أو الخارجي بل لقد أقامت مراكز تدريب فنية خاصة بها في جميع المصافي بالإضافة إلى التعاون الموسع مع عدد كبير من المؤسسات والهيئات المحلية والعالمية العاملة في هذا الميدان. وفي هذا الإطار قامت الشركة بالتعاون مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بإستحداث تخصص في كليات الهيئة حول صناعة تكرير النفط يهدف إلى المواءمة بين مخرجات التعليم الفني وقطاع رئيسي من سوق العمل.

إحدى مصافي الشركة

الأهداف الإستراتيجية:
إن شركة البترول الوطنية الكويتية تعتبر ركيزة هامة من ركائز الصناعة النفطية في الكويت. وهي الصناعة التي تعتمد عليها جهود التنمية الشاملة في البلاد وتشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني. وتلتزم الشركة بالوفاء بمتطلبات دعم الاقتصاد الوطني وتوفير أفضل الخدمات لعملائها، وتحقيق التزامها أمام المجتمع عن طريق المشاركة الفعالة في أنشطة الجمعيات والهيئات الحكومية والأهلية وحماية البيئة الكويتية وتوفير فرص العمل والتطوير للكويتيين، بالاضافة إلى العناية بموظفيها عن طريق خلق الحوافز وتحقيق طموحاتهم للتطور والارتقاء بمستوياتهم.
وقد حددت الشركة لنفسها استراتيجية طويلة المدى تقوم على ما يلي:
١ - أن تكون في موقع رائد في صناعة تكرير النفط من حيث الكفاءة والقيمة المضافة وأن تحتل مركزاً متقدماً بين أفضل شركات التكرير في العالم.
٢ - الاستثمار الواعي من أجل زيادة طاقتها التصنيعية وتحسين ربحيتها والاستجابة الفعالة لمتطلبات السوق العالمية بما يخدم المصلحة الوطنية العليا.
٣ - سوف تكون من بين الشركات الرائدة في حماية البيئة المحلية وتطبيق إجراءات السلامة الصناعية والصحة المهنية.
٤ - سوف تثبت على أنها شركة واعية لمسئولياتها الإجتماعية.
٥ - سوف تكون لها ثقافة موحدة تسعى لتحقيق أفضل أداء مالي عال.
٦ - سوف يتمتع العاملون في الشركة بتأهيل عال وتدريب متطور، ويتمتعون بأفضل الحوافز المادية والمعنوية وسوف تسعى لزيادة إعداد القوة العاملة الكويتية إلى أبعد حد ممكن.
٧ - سوف تكون شركة البترول الوطنية الكويتية الخيار الأول للكويتيين الراغبين في العمل.
رأس المال المدفوع ٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار كويتي.